بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 31 أكتوبر 2019

البدائل المجتمعيّة لحركة النساء في المغرب

خلاصات ونتائج بحث سوسيولوجي

هشام كنيش
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019
All rights reserved © 2019

البدائل المجتمعيّة لحركة النساء في المغرب:
خلاصات ونتائج بحث سوسيولوجي[1]

1 يتعلق الأمر ببحث مقدّم لنيل شهادة الماجستير في تخصّص: سوسيولوجيا التنمية المحليّة بجامعة ابن طفيل كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة تمّت مناقشته يوم الثلاثاء 7 نونبر من عام 2017، عنوانه الأصلي هو: «**المجتمع المغربي المأمول في أعين حركة النساء: دراسة أوّليّة لمذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011**» تحت إشراف الأستاذ عمّار حمداش والأستاذة زبيدة أشهبون.

الملخّص:

خبر المجتمع المغربي في سياق «الربيع العربي» سنة 2011 موجة من الاحتجاجات قادتها فئات وشرائح اجتماعيّة مختلفة، انتهت باقتراح تعديل لدستور البلاد سيجسّد «الإرادة الحقيقيّة للشعب المغربي». ولعلّ ما يهمّنا في سياق 2011 كونه يمثّل لحظة اتاريخيّة فسحت المجال أمام تعبيرات اجتماعيّة للمشاركة في صياغة الوثيقة الدستوريّة الجديدة من أجل تقديم تصوّراتها ونظرتها لمغرب الغد. بناء على ذلك، تُحاول المقالة إبراز الأسس التي انبنت عليها تصوّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 التي نفترض أنّها تعبّر عن «**حركة النساء**»؛ بمعنى التركيز على الكيفيّة التي ترسم بها هذه التعبيرات الاجتماعيّة مسار الانعتاق من البطريركيّة التي تسم البنيات الاجتماعيّة والمؤسّساتية بالمغرب وتشكّل رهان الصراع الأساس الذي تخوضه «حركات النساء» في آنٍ واحد. ولأنّ هذه المساهمة ستكون الأولى بعد مناقشة بحث نيل شهادة الماجستير خاصّتنا، فإنّنا نودّ أن نستجمع الأفكار الرئيسة للبحث والنتائج التي أفضت إليها تحليلاتنا التي من شأنها أن تعيد النظر في الأفكار المحمولة عن «الحركات النسائيّة» وعن أشكال اشتغالها، وحتى تاريخ تطوّرها بالمجتمع المغربي على وجه الخصوص. كلّ ذلك بالاستفادة من الأعمال السوسيولوجيّة المعاصرة خصوصاً أعمال **مانويل كاستلز** (Manuel Castells) **وألان تورين** (Alain Touraine) من جهة أولى، والانطلاق من تحليل مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في سياق التعديلات الدستوريّة التي عرفها المغرب سنة 2011 من جهة ثانية.

تمهيد: في البدء كان السؤال

على غرار مجموعة من البلدان العربيّة، شهد المغرب سنة 2011 موجة من الاحتجاجات من أجل تغيير منطق الحكم السائد وطرق سيره، وكذا المطالبة بالحقوق والحريّات الأساسيّة (الكرامة والحريّة والعدالة الاجتماعيّة). وتقرّر «**صونيا ديان هرزبرون**» (Sonia Dayan-Herzbrun) بهذا الخصوص أنّ الحركات التي شهدها المجتمع المغربي في موسم 2010-2011 أكّدت على وجود مجتمع مدني فاعل وطُموح منشود نحو المساواة وتحقيق قدر معيّن من الحريّة، مُعتبرة أنّ هذه الحركات، التي استطاعت أن تتشكّل في إطار شبكات للتعبئة بعيداً عن المؤسّسات ذات الطابع الرسمي والأحزاب، فاجأت أولئك الذين لم يكن بمقدورهم ملاحظة ما يجري حولهم والتنبّؤ بمآلاته، وأخذت على عاتقها، بالمقابل، مواجهة المشاكل التي تواجهها الجماعة، وبالتالي شاركت في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مُؤكّدة هذه الباحثة على الأدوار النموذجيّة والطلائعيّة التي لعبتها الحركات النسائيّة من جهتها.[1]

ونقرأ في نصّ افتتاحيّة مجلة «Nouvelles Questions Féministes» الذي قام بإعداده كلّ من «**أمل محفوظ**» (Amel Mahfoudh) و«**كريستين ديلفي**» (Christine Delphi) أنّ «ما حصل [سنة 2011] كان بمثابة الاكتشاف المدهش والسعيد في أعين الغربيين. أي نعم، فقد استطاع العرب أن يثوروا وأن يؤكّدوا عشقهم للحريّة والانعتاق من خلال المطالبة بها والاستعداد القوي لذلك (...) المفاجأة السارّة للأوربيّين والأوربيّات كانت نتيجة جهلهم بهذه البلدان. وهي عدم معرفة ناتجة عن استمرار الصور النمطيّة الكولونياليّة وبقائها في ذهن الإنسان الغربي: العرب كسالى، مخادعون، وليست لديهم القدرة على تحريك أيّ ساكن للخروج من أسر تقاليد القرون الوسطى ووطأتها عليهم».[2]

وجدير بالإشارة هنا إلى أنّه بينما كانت منطلقات وأهداف هذه الاحتجاجات موحّدة، اختلفت نتائجها ومخرجاتها باختلاف تعامل الفاعلين في السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي لكلّ بلد على حدة (مثال على ذلك: احتجاجات كلٍّ من تونس ومصر التي انتهت بتغيير الرئيس وخلعه).[3*]

---

1 Aurélie Damamme, **Genre, Action Collective et Développement: Discours et Pratiques au Maroc**, l'Harmattan, Paris, 2013, (préface de Sonia Dayan-Herzbrun) pp. 7-8.

2 Amel Mahfoudh & Christine Delphi, «**Féminismes au Maroc**», Nouvelle Questions Féministes, Volume 33, N°2, 2014, p. 4.

ونودّ أن نسجّل هنا أيضاً ملاحظة بخصوص هذا التمثّل اللصيق بمجتمعاتنا، ولعلّه الموقف الذي يعزّز القول العميق للباحث جاك بيرك حيال المجتمعات المسمّاة ثالثيّة وما يتعلق بمسألة فهمها على نحو جيد؛ حيث قال جاك بيرك إنّه «ليست هناك مجتمعات متخلفة، وإنّما هناك مجتمعات غير محللة، وحتى إذا افترضنا بأنّها محللة، فإنّها إمّا ناقصة وإمّا مشوّهة التحليل وغير مدروسة». وبهذا المعنى تتحوّل المعرفة العلميّة إلى أداة للتغيير الاجتماعي ولتحقيق التنمية. (ورد عند: فوزي بوخريص، **مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيّات**، إفريقيا الشرق، 2013، ص. 9)

*3 لا يهمّنا، في هذا المقام، التعرّض والتعليق على مآلات الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربيّة على اعتبار أنّ الأمر يحتاج إلى الكثير من التدقيق والتمحيص بعيداً عن الأحكام الجاهزة والانطباعات السريعة.

وبخصوص المغرب، كان التعامل مع الاحتجاجات التي عمّت بعض أرجاء مدنه الرئيسة من نوع آخر. ذلك أنّه في سياق هذه الأحداث، أتى التجاوب الرسمي للدولة المغربيّة عندما خرج ملك البلاد يوم 9 مارس 2011 مُلقياً خطاباً يعلن فيه الحاجة إلى القيام بمراجعة دستوريّة شاملة تهدف إلى تأهيل هياكل الدولة وتحديثها.[4] وقد أتى خطاب 10 مارس 2011 فيما بعد ليعطي البُعد الإجرائي للخطاب الأوّل من خلال الإعلان عن تنصيب لجنة استشاريّة لمراجعة الدستور سيترأسها عبد اللطيف المنوني؛ تتحدّد مهمّتها في استقبال المذكّرات من طرف مجموعة من الهيئات والتنظيمات الجمعويّة والنقابيّة والحزبيّة والحقوقيّة والتشاور بشأنها وتعديل الدستور على أساسها[5]، على اعتبار أنّ تعديل الوثيقة الدستوريّة ومراجعتها احتاج إلى مقترحات وأفكار ينبغي أن تقدّمها كلّ الفئات الممثلة للمجتمع المغربي، ليجسّد مشروع الدستور «الإرادة الحقيقيّة للشعب المغربي».

وقد كان لمجموعة من التعبيرات النسائيّة بالمجتمع المغربي نصيب في عمليّة المراجعة الدستوريّة هاته بحيث استجاب خمسة عشر تعبيراً نسائيّاً لها من خلال تقديم مذكّرات المشاركة؛ هي التعبيرات التي عملنا على دراسة محتوى مذكّراتها بغية **الكشف عن الأسس الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة لتصوّراتها وأفكارها عن الوجهة التي ينبغي أن تأخذها الإصلاحات الدستوريّة التي ستشهدها البلاد بعد سنة 2011**.

والأساسي هنا هو أنّ مذكّرات المشاركة هاته تتعدّى كونها مجرّد اقتراحات سيجري الاعتماد عليها في تجديد وثيقة دستور البلاد فقط لتمثل، في الوقت نفسه، وثيقة مهمّة ومادّة أساسيّة يُستحسن استغلالها (خاصّة من زاوية التحليل السوسيولوجيّة) لأنّها تعطينا صورة أساسيّة عن المغرب الذي تنشده جميع التنظيمات والأشكال التعبويّة التي قدّمت مذكراتها، والتي من ضمنها التعبيرات النسائيّة التي تهمّنا في هذا المقام؛ المغرب ذاته الذي تطمح إلى بنائه وتناضل وتتعبّأ من أجله على المستوى الواقعي الملموس. من هنا، تنبع أصالة بحثنا وجدّته حيث إنّه لم يسبق أن تمّ الاهتمام بهذه الموادّ الوثائقيّة بالبحث والتحليل الأكاديميين. وما يزيد من أهميّة تناول هذه الوثائق اعتبار أساسي يكمن في اصطباغ مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 بمدلولات تاريخيّة تضفي على مشاركتها طابعاً خاصّاً، حيث تمّ التأكيد على الأهميّة التاريخيّة لهذه المشاركة باعتبار أنّه «**لأوّل مرّة في تاريخ المغرب تتاح الفرصة لكلّ فئات الشعب المغربي للمساهمة في صناعة دستور جديد قبل الاستفتاء حوله**» كما جاء في مذكّرة «شبكة نساء من أجل النساء».[6] وهذه سعيدة الإدريسي رئيسة «**الجمعيّة الديمقراطيّة لنساء المغرب**» تقول إنّ لهذه المذكّرات «**... قيمة تاريخيّة حيث إنّها تبقى موثقة في التاريخ... تحمل مطالب الحركات النسائيّة التي**

4 انظر الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011.

5 انظر الخطاب الملكي ليوم 10 مارس 2011.

6 ورد هذا القول في نصّ المذكرة المقدّمة للمشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 من قبل «شبكة نساء من أجل النساء».

تتقاسمها مع كافة النساء، والتي تضع المساواة في صلب مشروع مجتمعي وفي صلب انتقال ديمقراطي حداثي... مع ضرورة إدماج النساء في جميع الممارسات والقطاعات بحيث يحسّ بها الرجل كرجل والمرأة كامرأة».[7]

لقد دفعتنا كلّ هذه العوامل إلى الاهتمام بهذه المادّة الوثائقيّة والتفكير في تحليل محتواها في ارتباط بفاعل آخر، يُعتبر محتضناً خطاب النساء وإشكاليّة المساواة ونقد البطريركيّة بالمجتمعات؛ ألا وهو **حركة النساء**. باختصار، إنّ البحث محاولة للإجابة عن سؤالين كبيرين يمكن صياغتهما على النحو التالي:

*** ما ملامح المشروع المجتمعي الذي تنشده حركة النساء في المجتمع المغربي انطلاقاً من المذكّرات التي رفعتها التعبيرات النسائيّة بمناسبة التحضير للتعديل الدستوري الذي ستشهده البلاد عام 2011؟**

*** كيف تبني حركة النساء المشروع المجتمعي الذي تنشده؟ بمعنى ما الأسس والمقوّمات الأساسيّة التي تنبني عليها عمليّات بناء المشروع المجتمعي المأمول لدى حركة النساء في المغرب؟**

يتّضح، إذن، كيف أنّ الحديث يقع ضمن اختيارات أكاديميّة محضة تضع نصب الأعين رهانات معرفيّة ومنهجيّة تهدف إلى تطوير النقاش العلمي المهتمّ بالحركات الاجتماعيّة وبقضايا النساء في السياق المغربي والعربي، والارتقاء به إلى مستوى نقاش إبستمولوجي، تحليلي ونقدي. وبذلك، فإنّ البحث محاولة للتحقق من الفرضيّات الثلاث الآتية:

*** الفرضيّة الأولى**: ارتباط مقوّمات خطاب غالبيّة التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة عام 2011 الذي هو بمثابة عرض للذات (exposition de soi) بالنزعة المناهضة للبطريركيّة.

*** الفرضيّة الثانية**: يتعدّى الخطاب الذي تنتجه أغلب مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة عام 2011 إطار «جماعة المصالح» (les groupes d'intérêts) و«الصراعات النسويّة» (les luttes Féministes) إلى إطار «الحركة النسائيّة» التي تتوفر فيها مقوّمات الحركة الاجتماعيّة بالاستناد إلى المرجعيّة المعرفيّة الحديثة في هذا الباب، وخاصّة منها إسهام مانويل كاستلز وألان تورين.

*** الفرضيّة الثالثة**: يعكس الخطاب الذي أنتجته هذه التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة عام 2011 بصورة أو بأخرى: من جانب أوّل خبرة بعض التعبيرات النسائيّة والامتياز الذي يمنحه إيّاها تاريخ انبثاقها وتشكّلها، ومن جانب ثانٍ نوع تنظيمها وصنفها ومجمل العناصر المحدّدة لهويّتها، ثمّ من جانب ثالث رؤيتها وتفاعلها مع لحظة وسياق 2011.

7 مقابلة بتاريخ: 6 فبراير 2017 مع سعيدة الإدريسي عن الجمعيّة الديمقراطيّة لنساء المغرب.

هكذا وبعدما قدّمنا سياق البحث وأهمّيته (رهاناته) ومررنا على أسئلته وفرضيّاته الرئيسة، نكون قد أنهينا العنصر التمهيديّ الأوّل من المقال، لنسخّر فقراته التالية لما يتّصل بالإطار النظري والمفاهيمي الذي ينتظم فيه البحث بأكمله، وكذا التعريف بمجتمع البحث والاختيارات المنهجيّة المختارة لتحليله، ومن ثمّ التعريج على أهمّ النتائج والخلاصات التي أسفرت عنها عمليّات معالجة المعطيات وتحليلها بالاستناد إلى الأطر المعرفيّة والمنهجيّة التي تمّ اختزالها في شبكة التحليل المقترحة لدراسة التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011، على أمل القيام في آخر محطّة تحليليّة بتقديم خلاصة تركيبيّة للمقالة.

1. الإطار النظري والمفاهيمي للبحث:

هناك قوّتان توجدان في وضع صراع من أجل إعادة تشكيل عالمنا وأنماط عيشنا؛ الأولى تُمثلها العولمة الاقتصاديّة والثانية تُمثلها الهويّة.[8] وهذا ما معناه أنّ المجتمع المعلوماتي الذي تنتجه الثورة التكنولوجيّة في تضافرها مع رهانات العولمة الاقتصاديّة يُعرّف انطلاقاً من تناقض أساسي؛ مفاده أنّ مجتمعاتنا ستصير تنتظم أكثر فأكثر، على أساس تعارض ثنائي القطب بين «الشبكة والذات». ذلك أنّه: «في عالم يشهد تدفقاً كبيراً للثروة والسلطة والصورة، يميل الأفراد، بالمقابل، إلى البحث عن هويّة جماعيّة أو فرديّة يعتبرونها المصدر الأوّل للمعنى الاجتماعي. وإذا لم يكن في هذا الأمر جديد يذكر؛ حيث شكّلت الهويّة منذ زمن بعيد، لا سيّما الدينيّة والاثنيّة منها، مصدراً للمعنى والدلالة الاجتماعيين، فإنّها اليوم تصير المصدر الأساسي أو بالأحرى المصدر الوحيد لهذا المعنى؛ خصوصاً أنّ مجتمعاتنا تعيش مرحلة تاريخيّة تتميّز بتفكّك عام للتنظيمات الاجتماعيّة، وفقدان المؤسّسات للمشروعيّة، وذبول الحركات الاجتماعيّة، وزوال تعبيرات ثقافيّة مهمّة».[9]

وجدير بالذكر أنّ الهويّات الجماعيّة المنبعثة في سياق العولمة ليست من الطبيعة ذاتها. فهي تنقسم إلى قسمين: **قسم أوّل** محافظ يحيا على التاريخ والتقاليد، تندرج ضمنه الحركات المدافعة عن الله (من أشكالها الأصوليّة الدينيّة) والوطن والاثنيّة والعائلة والتراب. **وقسم ثانٍ** مُجدّد يشتغل على عمق الاجتماع البشري وأساس منطقه، ويسعى إلى ترسيخ وبسط أسس جديدة له، وتندرج ضمنه بشكل أساسي الحركات الأيكولوجيّة التي تعيد ترتيب العلاقة بين الإنسان والطبيعة وحركات النساء التي تعمل على تقويض الأسس البطريركيّة التي ما تزال تسم المجتمعات إلى حدود الآن، وذلك عن طريق اختيار قطاعات أساسيّة من الحياة الاجتماعيّة تعتبرها منطلقاً ضروريّاً لتحقيق رهانها الكامن في نقد البطريركيّة.

---

8 Manuel Castells, **Pouvoir de l'identité**, traduit de l'anglais par Paul Chemla, Librairie Arthème Fayard, 1999, p. 11.

9 نقل النصّ إلى اللغة العربيّة الأستاذ جمال فزة في مقاله: **العنف الحضري والتفكك الاجتماعي: الشباب المغربي: من استشراف التغيير إلى استعجال المتعة**، المنشور ضمن المؤلف الجماعي "الشباب: التحوّلات المجتمعيّة والعنف في الحياة اليوميّة"، منشورات كليّة علوم التربية، 2016، ص. 23.

ثمّة ملاحظة أساسيّة هنا ينبغي الإشارة إليها؛ تهمّ الفرق بين الأشكال الهويّاتيّة المنضوية ضمن القسم الأوّل والأخرى المندرجة ضمن القسم الثاني. فبينما تعطي التعبيرات الاجتماعيّة الأولى أهميّة كبرى «للمحلّي» وتستمدّ منه شرعيّة اشتغالها، فإنّ التعبيرات الاجتماعيّة الثانية تشتغل ضمن نطاق عالمي حيث يتمّ رفع دعاوى كونيّة تمتح منها لتؤسّس شرعيّة اشتغالها. كما نلاحظ أيضاً، في السياق ذاته، انبعاث الصراع من جديد بين نوعين من القوى؛ الأولى متشبثة بالتاريخ والعادات والتقاليد وتقاوم ضدّ منطق العولمة والنظام العالمي الجديد، والثانية لها نفَس تجديدي يمسّ عمق المجتمع وكنهه من خلال اقتراح بدائل جديدة للاجتماع البشري.

هكذا ارتأينا تقديم حركات النساء كتعبيرات اجتماعيّة مُجدّدة من شأنها أن تعيد بناء التجربة الجماعيّة والأسس التي انبنت عليها منذ عهود امتازت بـ «**صمت للتاريخ**» إزاء المسألة النسائيّة و«**اصطناع بشري**» أعلى من شأن الذكور ووضع من شأن الإناث. وهي بذلك تتميّز عن تعبيرات اجتماعيّة أخرى تنطلق من ذاكرتها الجمعيّة كما هي مصوّرة في أذهان الأفراد والجماعات وتؤول إليها. فهي -وهذا اقتباس من قول عبد الله الغذامي- حركة تعبّر عن «حالة من حالات الانبثاق من الصمت، أو انفجار السكون، لتحقيق فعل الخروج على السائد، أو الولوج إلى مغامرة لغة الاختلاف، التي تحوّل المسلّمات إلى مساءلات أو إشكاليّات».[10]

وينبغي التذكير بأنّنا نركّز في تناولنا لحركات النساء على الفترة الحاليّة والراهنة من خلال إلقاء الضوء على وظيفتها في الحياة الاجتماعيّة في الزمن الراهن، بمعنى أنّنا نركّز على العصر «ما بعد الحداثي» من تطوّر الحركة النسائيّة في العالم مُتبنّين موقف **ألان تورين** (Alain Touraine) في كتابه الموسوم بـ: «**عالم النساء**»[11]؛ أي بعدما فرضت فكرة تحرّر النساء.[12] أي دراسة الحركة النسائيّة التي استطاعت تغيير وضع النساء في عدد من البلدان، والتي ما تزال حاضرة، بشكل ما، في تلك المجتمعات التي تحافظ فيها الهيمنة الذكوريّة والبطريركيّة على قوتهما. كما أنّ صراعاتها من أجل الحريّة والمساواة صارت معروفة على نطاق واسع. والأكيد أنّ عدداً ضئيلاً من المواطنين اليوم يرفض الأفكار النسويّة التي صارت تُدرك لدى الجميع كما لو كانت بديهيّة. لهذا، فإنّ الصراع ضد اللّامساواة والإقصاء يمثل الجزء الأكثر مرئيّة من الفعل النسائي، وهو نفسه الذي يحقق نتائج ملموسة يكون لها تأثير عميق على سلوك النساء.[13] وفي محاولة للتأريخ لمعركة النساء، تقول **جوليا كريستيفا** إنّها عرفت «ثلاث مراحل في الأزمنة الحديثة: مرحلة المطالبة بالحقوق السياسيّة، (بدءاً بالحقّ في التصويت)، ومرحلة التأكيد على مساواة أنطولوجيّة أو

10 فاطمة كدو، **الخطاب النسائي ولغة الاختلاف: مقاربة للأنساق الثقافيّة**، دار الأمان، الرباط، 2014، ص. 11.

11 Alain Touraine, **Le Monde Des Femmes**, Librairie Arthème Fayard, 2006.

12 Ibid, p. 24.

13 Ibid, p. 22.

وجوديّة مع الرجال (ضدّ «المساواة في إطار الاختلاف»)، مع سيمون دو بوفوار، وأخيراً مرحلة البحث عن الاختلاف بين الجنسين، في سياق ثورة ماي 1968 وتطوّر الدراسات في مجال التحليل النفسي. وفي هذا السياق سيتمّ التأكيد على الإبداعيّة الأصيلة في تجربة النساء، في تجربة الحياة الجنسيّة كما عبر امتداد الممارسات الاجتماعيّة، في السياسة كما في الكتابة الأدبيّة، وفي البحث العلمي، وخصوصاً في سياق العلوم الاجتماعيّة».[14]

لقد كانت الصراعات النسائيّة، في البداية، تدور حول الوضعيّة الدونيّة التي توجد عليها النساء والتصدّي للفكرة القائلة إنّ هناك «طبيعة أنثويّة» أو «نفسانيّة خاصّة بالنساء» تتغذّى على تحليلات ومفاهيم سيكولوجيّة يقتصر استعمالها من قبل النساء لفهم الرجال، وتالياً أقفلت الحديث في محور الدونيّة. وذلك ما نجم عنه إبداع مفهوم **النوع** وساهم في انتشاره بشكل واسع. ويعود الفضل في ذلك إلى **دراسات النوع** (gender studies)، على وجه الدقة، التي أسهمت في النهاية في اختزال النساء في كائنات تحيا وتعيش من أجل الرجال، كما تقول سيمون دو بوفوار (Simone de Beauvoir) في كتابها المؤسّس «**الجنس الآخر**».[15]

ولا بدّ أن نستحضر، في هذا السياق، الانتقادات التي سرعان ما تعرّضت لها التحليلات الكلاسيكيّة مثل مقاربة النوع الاجتماعي أو أصحاب النزعات الجوهرانيّة (l'essentialisme)؛ تلك التحليلات التي لا تني عن ترديد أنّ الأنوثة بناء اجتماعي والحديث عن «المرأة-الضحيّة» (la Femme-victime) وعن النفسانيّة النسائيّة... إلخ. ويقول **ألان تورين** (Alain Touraine)، في هذا الباب، إنّه من حسن حظّنا أنّ هنالك باحثات نسويّات متأثرات، على وجه الخصوص، بمجموعة من الفلاسفة الذين تتزعّمهم **جوديت باتلر** (Judith Butler) بالموازاة مع الانتشار الجذري والراديكالي **لحركة** «**كوایر**» (le mouvement *queer*).[16] مع هؤلاء سنتحدّث عن كون معايير العلاقة بين النساء والرجال تأتي بهدف ترسيخ هيمنة نظام اجتماعي وسطوته؛ وهو ذاته النظام المسؤول عن مركزيّة العلاقات الجنسيّة الغيريّة التي تمتاز بوظيفتها الحاسمة الكامنة في التكاثر من خلال تكوين أسر، التي بداخلها تستقرّ وتحفظ الهيمنة الذكوريّة المنبنية على مراقبة الرجال للأشكال الاجتماعيّة المسؤولة عن إنتاج النوع البشري، وبالتالي المجتمع.[17]

والملاحظ أنّه بعد فترة زمنيّة طويلة ما تزال البطريركيّة تفرض سطوتها على المجتمعات، لأنّ نطاقها يشمل جميع مناحي الحياة في المجتمع ويخترق جميع بنياته. وذلك بالرغم من مجموعة المجهودات التي قادتها

14 فوزي بوخريص، **المرأة في خطاب العلوم الاجتماعيّة: من متغيّر الجنس إلى سؤال النوع**، إفريقيا الشرق، 2016، ص. 120.

15 Ibid, p. 18.

16 Ibid, p. 19.

17 Ibid, p. 19.

فعاليّات كثيرة ابتداء من القرن العشرين، على رأسها حركة النساء وإفرازاتها (حركة المثليين gays وحركة المثليّات lesbiennes).[18]* ويقول ألان تورين بهذا الخصوص إنّه: «**إذا كُنت أضع مسألة انتقاد مفهوم النوع في المقام الأوّل، فلأنّ اليقين في فعاليّة القيام بالتعديلات تراجع**».[19] مُضيفاً، في السياق نفسه، أنّ نطاق العنف ضدّ النساء يتسع مداه وينمو، وليس العكس كما قد يظنّ البعض. ففي الجانب المهني، على سبيل المثال، نلحظ كيف أنّ عدداً من النساء يعملن في مجالات هشّة وغير مؤهّلة بأجور منخفضة، تماماً كما نلحظ أنّ منطق المجتمع التجاري ما يزال يستعمل الجسد الأنثوي (والذكوري اليوم أيضاً) في الإعلانات التجاريّة.[20]

باختصار، يقول ألان تورين إنّ فكرة النوع تحمل نزعة حتميّة اجتماعيّة، وحتى إيديولوجيّة، للسلوكات الأنثويّة. وهذا ما معناه أنّ النساء يتحرّكن حسب مكانتهنّ داخل المجتمع، الأمر الذي ينجم عنه، بالمقابل، اعتبار ذاتيتهنّ تحيل على مجموعة من الانطباعات والأوهام بالشكل الذي لا يترك لديهنّ القدرة على القيام بالفعل المستقل.[21] من هنا تأتي دعوة ألان تورين إلى الاهتمام بكلّ ما تمّ إبعاده عن التحليل: التاريخ الشخصي، والأحاسيس والمشاعر، والعلاقات بين الشخصيّة، وبجملة واحدة كلّ ما يدخل في خانة بناء الشخصيّة وتكوينها.[22] ويعني ذلك، فيما يعنيه، تغييب سؤال التذويت (la subjectivation) الذي يُقصد به: «استناد الفرد أو الجماعة في التصرّفات والممارسات إلى الحقوق الأساسيّة للكائن البشري، التي هي بالأساس كونيّة. إنّها تجسّد الوعي في أعلى درجاته لتصرّفاتهم (الأفراد أو الجماعات) التي تحوّل الأفراد أو الجماعات إلى فاعلين اجتماعيين بالمعنى الدقيق للكلمة».[23] كما أنّها تشير أيضاً إلى الارتقاء بالفرد إلى أن يكون ذاتاً بما يسمح بتغيير موقعه من مجرّد وكيل خاضع لتبعيّة قواعد الحياة الاجتماعيّة إلى ذات فاعلة، أساس تحرّكها وفعلها هو الحقوق الأساسيّة للكائنات البشريّة.[24]

---

*18 ينبّهنا **مانويل كاستلز**، بهذا الخصوص، إلى أنّ إفرازات الحركة النسائيّة هاته هي التي يكون تأثيرها قويّاً، إذ يمسّ جوهر المجتمع وأساسه. فكما هو معروف لدى الجميع أنّ البطريركيّة تفرض الغيريّة، وأنّ الحضارة كما هو متعارف عليها تاريخيّاً تقوم على الطابوهات والقمع الجنسي. كما أنّ الجنسانيّة بناء اجتماعي على حدّ تعبير مشيل فوكو. بالإضافة إلى كون المؤسّسات الاجتماعيّة تعمل على تنظيم الرغبات واللذات، وبهذا فإنّها تنظّم نمط الهيمنة السائد. ذلك أنّه توجد حلقات غير متناهية بين اللذة، والقمع، والتسامي، والعقاب كانت هي المسؤولة منذ فجر التاريخ عن الطموحات البشريّة. إلا أنّ هذا النظام المتناغم من الهيمنة الذي يشمل جميع مناحي الحياة المجتمعيّة من قمّة الدولة إلى الدوافع المتصلة بالرغبات الجنسيّة عن طريق الأمومة والأبوّة والأسرة لديه رابط ضعيف إذا ما تمّ الاحتجاج عليه، حيث إنّ كلّ شيء سيتدفق: العلاقة بين الجنسانيّة المراقبة وتكاثر النوع البشري ستوضع موضع تساؤل؛ الاتحاد الوطيد بين النساء ما يفضي إلى جعل ثورتهنّ ممكنة خصوصاً أنّ تقسيم العمل جنسيّاً تمّ قهره؛ الاتحاد بين الرجال الذي يهدّد «الرجولة». كلّ ذلك يهزّ التماسك الثقافي للمؤسّسات حيث تمارس الهيمنة. انظر:

Manuel Castells, **Le Pouvoir de l'identité**, traduit de l'anglais par Paul Chemla, Fayard, 1999, p. 247.

19 Ibid, p. 22.

20 Ibid, p. 22.

21 Ibid, p. 21.

22 Ibid, p. 21.

23 Alain Touraine, **Nous, Sujet Humains**, Editions du Seuil, Septembre, 2015, p. 238.

24 Ibid, p. 133.

ومن جهة أخرى يعني ذلك الحاجة إلى نظر جديد يأخذ بعين الاعتبار «الذات» و«سيرورة التذويت» في آنٍ واحد، آخذاً بالاعتبار التحوّلات التي ساعدت النساء على الانخراط بشكل واسع في ديناميّة الحياة الاجتماعيّة، التي قادت إلى التخلّص من التبعيّة التاريخيّة للنساء (مثال ذلك: الانتصار الكاسح للفردانيّة، وتشظّي بنيات المجتمع ومؤسّساته، وضعف علاقات الجوار... إلخ). وكما يؤكّد ألان تورين، لا تتردّد النساء اليوم في تقديم أنفسهنّ على أنّهنّ نساء باستعمال التأكيد الذي تلخّصه عبارة: «**أنا امرأة**» (je suis une Femme). من هنا، إصراره وتأكيده على تغيير المنظور المعتمد في التحليل انطلاقاً من الوقت الذي اخترنا فيه الإنصات إلى النساء بدل الحديث في مكانهنّ باعتبارهنّ صانعات التاريخ الخاص بهنّ (مثال ذلك: حركة المثليّات les lesbiennes).[25] ويتمّ ذلك في سياق تأكيد إمكانيّة خلق الذات الفرديّة والجماعيّة لدى النساء. ويأتي، في هذا السياق، القول البليغ لألان تورين بأنّ المجتمعات الحديثة تشهد انقلاباً تاريخيّاً ستكون النساء الفاعلات الرئيسات فيه، ومن ثمّ كان خير سبيل لولوج السوسيولوجيا العامّة هو تنظيم أبحاث حول النساء، وعدم اعتبارها مجرّد ميدان خاصٍّ من العلوم الاجتماعيّة، أو أيضاً كمجال تتقاطع فيه مختلف المقاربات والطرائق العامّة.[26]

انطلاقاً ممّا سبق، نقول إنّنا نضع إشكاليّة البحث في سياق انحسار أشكال نظر ما تزال تتغذّى على نقاط كلاسيكيّة في التعامل مع أشكال التعبئة النسائيّة واستنفاد مخزونها التأويلي، وبروز مقاربات جديدة بالمقابل؛ إنّنا نضعه بالضبط بين نظريتين: الأولى تمثلها **نظريّة العصر المعلوماتي** لمانويل كاستلز (Manuel Castells)، والثانية تجسّدها **نظريّة الفعل** مع ألان تورين. ونعتبر أنّ الجمع بين النظريتين ومحاولة التوليف بينهما لكي تنتظم في منظور موحّد واضح هو ما يشكّل أصيل بحثنا وعصبه، ويُعبّر، بشكل قويّ، كذلك عن المجهود الذي بذلناه على طول أطراف البحث في الآن نفسه. وبعدما عرضنا آنفاً للأفكار النظريّة والمعرفيّة الممهّدة للبحث وراهنيّة أسئلته، سنقوم الآن باستعراض بعض الأفكار المتّصلة بالتحوّلات التي خبرها العالم بدءاً من الربع الأخير من القرن العشرين تساعدنا على فهم مقدّمات الإطار النظري خصوصاً ما يتعلّق بانبعاث الهويّات الجمعيّة في العصر المعلوماتي، وذلك بالاستفادة من أعمال مانويل كاستلز صاحب «نظريّة العصر المعلوماتي».[27*] **فما هي، إذن، هذه التحوّلات؟ وما الخصائص المميّزة لها؟ ثمّ، في النهاية، ما الآثار الناجمة عنها على جميع المستويات والأصعدة؟**

25 Alain Touraine, **le monde des Femmes**, Op, Cit, p. 35.

26 Ibid, p. 24.

27* لا يسع المقام لتقديم مجمل الأفكار الخاصّة بالنظريّات المختارة للتحليل. لذلك، يكفي أن نعرض لبعض الأفكار الجزئيّة منها ستكون كافيّة لإبراز أهميّة تلك الإسهامات في الخطاطة العامّة للتحليل ضمن البحث.

يتعلّق الأمر بثورة تكنولوجيّة انطلقت خلال سنوات الستينيّات في مجال ضيّق جدّاً من العالم (كاليفورنيا **في سِلكون فالي** بالضبط) لتنتشر في كلّ بقاع العالم بدءاً من سنوات السبعينيّات من القرن المنصرم، ليتمّ فيما بعد الإعلان عن ميلاد عصر جديد صار مُشَّكِلاً للمعنى والدلالة. لهذا، يؤكّد الباحث كاستلز على أنّ ميلاد هذا العصر الجديد ينبغي أن يدرك على أنّه انتقال من براديم إلى آخر يطلق عليه كاستلز اسم «**البراديم التكنولوجي للمعلومة**» (le paradigme de la technologie de l'information). ويقول مانويل كاستلز بهذا الخصوص: «يحيل البراديم التكنو-اقتصادي على مجموعة مترابطة من الابتكارات التقنيّة، على مستوى التنظيم والتدبير، التي لا تقدّم فقط تشكيلة منتجات وأنساق جديدة، ولكن التي تنتج ديناميّة للبنية الخاصّة بكلفة كلّ العناصر المؤدّية إلى الإنتاج. وكما هو الحال بالنسبة إلى كلّ براديم جديد، هنالك عنصر أو مجموعة عناصر خاصّة تكون «**العامل المفتاح**» الذي يسمح بانخفاض النفقات والجاهزيّة الكونيّة (la disponibilité universelle). لهذا، يمكن اعتبار التحوّل الحالي في البراديم على أنّه عبور من تكنولوجيا قائمة بالأساس على عناصر نشاط السوق الجيّدة إلى أخرى مبنيّة أساساً على عناصر مكلفة جدّاً للمعلومة بفضل التطوّرات في ميدان الإلكترونات الدقيقة وتكنولوجيا التواصل».[28]

ويُنبّهنا مانويل كاستلز إلى مسألة أساسيّة مفادها أنّ البراديم التكنولوجي للمعلومة، كما حدّد خصائصه وعمل على تحليله، لا يتّجه في تطوّره نحو النهاية أو الانغلاق؛ وإنّما على العكس يتّجه نحو الانفتاح في شكل شبكة (تشكّل الشبكات في البراديم الجديد المرفولوجيا الاجتماعيّة الجديدة لمجتمعاتنا) ذات مداخل متعدّدة. إذ تكمن خاصيّة البراديم الجديد في كونه: **معلوماتيّاً** (informationnelle)، **شاملاً** (le globale) **وفي شبكات** (en réseau). فهو **معلوماتي** لأنّ الإنتاجيّة والتنافسيّة بين الوحدات والفاعلين في هذا الاقتصاد المعولم تخضع لقدراتهم على الإنتاج والمعالجة واستعمال معلومة ناجعة قائمة على أساس المعرفة. وهو **شامل** لأنّ الأنشطة المفتاح المتعلّقة بالإنتاج، والاستهلاك، والتوزيع، كما القائمين عليه، ينتظمون على الصعيد الكوني سواء بطريقة مباشرة أو عبر شبكة العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين. كما أنّه **شبكاتي** لأنّه في شروط تاريخيّة جديدة، برزت الإنتاجيّة والمنافسة وأصبح يُعبّر عنها على صعيد شبكة شاملة للتفاعل بين شبكات الأعمال. وبالجملة الواحدة، إنّ البراديم الجديد، المجسّد في الثورة المعلوماتيّة، يحيل على بداية جديدة صار معنى الفعل الاجتماعي والعلاقات السائدة في المجتمعات اليوم يُفهم من خلالها بوصفها الإطار الجديد الحاضن لهذا المعنى وهذه الدلالة. يقول الباحث مانويل كاستلز: «يتعلّق الأمر ببداية حياة جديدة،

---

28 Manuel Castells, **La société en réseaux**, Librairie Arthème Fayard (pour la traduction Française), 1998, pp, 100-101.

يبقى من المهمّ الإشارة إلى أنّ تعريف مانويل كاستلز" للبراديم التكنولوجي للمعلومة "يمتحه من التعريف الكلاسيكي للبراديم كما شيّده **توماس كوهن** في إسهامه **"بنية الثورات العلميّة"**. ويتحدّث كاستلز في هذا الإطار عن محاولة تكييف المفهوم بما يسمح بإدراك جوهر التحوّل التكنولوجي وتفاعله مع الاقتصاد والمجتمع.

أو، بدقة أكثر، بداية عصر جديد، **العصر المعلوماتي**، المتميز باستقلاليّة الثقافة مقارنة مع الأسس الماديّة للوجود».[29] تلك دعوة الباحث مانويل كاستلز وذلك عصب ''نظريّة المجتمع في العصر المعلوماتي'' كما يبلورها الباحث ويسخّر لها ثلاثة مؤلّفات. وهي مساهمة قال عنها ألان تورين، في تقديمه للكتاب الأوّل«société en réseaux»، إنّها ''أهمّ إسهام يأتي بعد العمل الرائد لروبير رايخ «*l'économie mondialisée*»''.[30] **فما أهم الآثار الناجمة عن هذه التحوّلات التي خبرها العالم بمجمله؟**

لقد أصبحت المجتمعات، في العصر المعلوماتي، تنتظم حول سيرورات اجتماعيّة منبنية من قبل علاقات محدّدة تاريخيّاً بين الإنتاج (la production)، والتجربة (l'expérience) والسلطان (le pouvoir). فهذه العلاقات بمثابة الدوائر التي من خلالها يتشكّل المعنى، وهي العلاقات التي تمنحنا فرصة فهم التحوّلات التي تطرأ على مجتمعاتنا، في مجملها، بشكل جيّد. فعلاقات الإنتاج تخصّ فعل الإنسان حول المادّة (الطبيعة) بعد امتلاكها وتحويلها بحسب الغاية المرجوّة منها والمصلحة لإنتاج منتوج ما. ويقصد بعلاقات التجربة الفعل الخاصّ بالذوات البشريّة فيما بينهم، وتحدّد بالتفاعل بين الهويّات الأصليّة والثقافيّة وفي علاقة مع محيطهم الاجتماعي والطبيعي. وهي نتاج للمجهود الدائم لإشباع الرغبات الإنسانيّة. أمّا السلطان، فيمثل العلاقة بين الذوات البشريّة التي تفرض، على أساس الإنتاج والتجربة، الرغبة في هيمنة البعض على البعض الآخر عبر استعمال العنف المادّي أو المعنوي. فالمؤسّسات الاجتماعيّة شُيّدت من أجل فرض علاقات قوّة مميزة لكلّ سياق تاريخي من خلال تحديد الضوابط ومحدوديّة الفعل وأشكال التعاقد الاجتماعي. **فما الذي يميّز كلّ علاقة من هذه العلاقات الثلاث؟**

- **الإنتاج**: ينتظم حول علاقات الطبقة التي تحدّد الإواليّة التي من خلالها تقرّر الذوات البشريّة مشاركة واستعمال المنتوجات التي تتّخذ شكل استثمار واستهلاك. وبالتالي، فإنّه يحيل على سيرورة اجتماعيّة معقدة.

- **التجربة**: تخصّ العلاقات بين الجنسين المُنظَّمة تاريخيّاً في إطار العائلة المتميزة، إلى حدود الآن، بهيمنة الرجال على النساء. والتي تعمل على تنظيم **الشخصيّة** بما يؤدّي إلى تشكيل إطار التفاعل الرمزي بين الأفراد.

- **السلطان**: يقوم على الدولة واحتكارها الشرعي للعنف كما هو مجسّد في المؤسّسات والتنظيمات، والموزّع في سائر المجتمع بالشكل الذي يحصر الذوات في غلٍّ ضيّق من الواجبات والضوابط.

---

29 Ibid, p. 585.

30 Ibid, p. 7.

يبدو من خلال ما سبق أنّ هنالك تحوّلات كونيّة شهدتها جلّ المجتمعات مع مطلع الألفيّة الثالثة تمثلت في ثورة معلوماتيّة قوّضت الأسس التي كانت تنبني عليها المجتمعات تاريخيّاً، فصارت بذلك العلاقات تنبني على أسس جديدة هي إفراز مباشر للديناميّات التي تمخّضت عن هذا الإطار الجديد الذي يجسّده العصر المعلوماتي. هذا العصر الذي يمتاز بالانفصال والتمزّق بين ضروب المنطق والمعنى. ولهذا يتحدّث كاستلز عن سيرورات العلاقات في العصر المعلوماتي ويميّز بين ثلاث علاقات، كلّ علاقة تتميّز عن الأخرى، وكلّ واحدة لها مجالها الخاصّ الذي تتحكّم فيه، يمكن اعتبارها بمثابة دوائر للمعنى الذي يحتضنه العصر المعلوماتي. فعلاقات الإنتاج تهمّ دائرة الشغل والاقتصاد، بينما علاقات التجربة تدور في دائرة العلاقات الاجتماعيّة، ثمّ أخيراً علاقات السلطان تخصّ دائرة الدولة المُحْتَكِر الشرعي للعنف المادي. وجدير بالقول إنّ هذه العلاقات ليست منفصلة عن بعضها بعضاً، لكنّها عبارة عن دوائر متقاطعة. ويقول الباحث كاستلز بهذا الخصوص: «لقد أصبحت المسألة الأساسيّة، إذن، تتجلّى في انبثاق هويّات-مشروع بالقوّة، قادرة على إعادة بناء مجتمع مدني جديد، وفي النهاية إعادة بناء دولة جديدة».[31] مع الإشارة أيضاً إلى أنّ أساس التفاعل في «المجتمع في شبكات» هو بين «الشبكة» و«الذات»، بين المجتمع في شبكات وسلطان الهويّة.[32] ولعلّها العلاقات التي تقودنا إلى الثنائيّة القطبيّة، التي يعتبر كاستلز أنّها الخاصيّة المميّزة للعصر المعلوماتي، المتمثلة في التناقض بين الهويّة والعولمة.[33]

نتساءل، الآن، عن الكيفيّة التي يتمّ من خلالها بناء الهويّات؟ ومن هم الفاعلون الرئيسيّون الذين بإمكانهم القيام بعمليّة إعادة البناء للتجربة الإنسانيّة؟

لمحاولة الجواب عن هذه الأسئلة، سنستثمر بعض الأفكار الأساسيّة في نظريّة الباحث كاستلز، نظريّة المجتمع في العصر المعلوماتي. لكن قبل ذلك، دعونا نتعرّف إلى المعنى الذي يتخذه لديه مفهوم الهويّة.

ينطلق الباحث كاستلز من اعتبار أساسي مفاده أنّ الهويّة تمثل المصدر الأساسي للمعنى والتجربة لدى الأفراد. ويَقْصِدُ بالهويّة السيرورة التي يتمّ بواسطتها بناء المعنى لدى الفاعلين الاجتماعيين انطلاقاً من خاصيّة ثقافيّة أو مجموعة منسجمة من الخصائص الثقافيّة التي تعتبر خاصيّة كلّ المصادر الأخرى.

---

31 Manuel Castells, **Le Pouvoir de L'identité**, Op, Cit, P. 428.

32 Manuel Castells, **La Fin de millénaire, Librairie Arthème Fayard (pour la traduction Française), 1999**, p. 416.

33 Manuel Castells, **Le Pouvoir de L'identité**, Op, Cit, P.11.

يحصل هنا نوع من التقاطع بين تحليلات ألان تورين ونظيراتها لدى مانويل كاستلز بخصوص العولمة وإفرازاتها. بحيث يقول ألان تورين إنّ العولمة تعني بمعناها الواسع: «الانفصال التام بين الاقتصاد وباقي المؤسّسات، خصوصاً الاجتماعيّة والسياسيّة التي لم يعد بمقدورها التحكم فيه وضبطه». ورد عند:

Alain Touraine, **Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui**, Fayard, 2005, p.381.

ويميز كاستلز الهويّة عن مفهوم الأدوار الاجتماعيّة التي تحدّدها تنظيمات المجتمع ومؤسّساته، وتقوم على أساس التعاقدات الاجتماعيّة. وفي عبارة واحدة، يلخّص كاستلز التمييز بين المفهومين: إنّ الهويّات تنظّم المعاني (الهدف الخاص الذي يعرف به الفاعل فعله رمزيّاً) بينما الأدوار الاجتماعيّة تنظّم الوظائف.[34] يبقى من الأساسي أن نشير إلى أنّ بناء الهويّة[35]* يأخذ موادّه من العناصر التالية: التاريخ، والبيئة، والبيولوجيا، وبنيات الإنتاج وإعادة الإنتاج، والرغبات الشخصيّة، وأجهزة السلطة، والاعتقادات الدينيّة. ويعمل الأفراد على تحويل هذه العناصر وإعادة تعريفها بحسب وظيفة التحديدات الاجتماعيّة والمشاريع الثقافيّة في إطارها الزمكاني.[36] **فكيف، وانطلاقاً من ماذا، ومن قبل من، ولماذا تبنى الهويّة؟**

يميّز مانويل كاستلز بين ثلاثة أشكال تهمّ سيرورة بناء الهويّات.[37] هي عبارة عن مراحل تشكّل الهويّات داخل المجتمعات، وكلّ شكل من أشكال الهويّة يقود إلى نمط مجتمع خاصٍّ به، وهي كالآتي:

1. الهويّة المُشرعنة (l'identité légitimante): هي التي تكون مقدّمة من طرف المؤسّسات الموجّهة للمجتمع من أجل توسيع وتقنين هيمنتها على الفاعلين الاجتماعيين. وتقود إلى خلق المجتمع المدني.

2. الهويّة-المُقَاوَمَة (l'identité-résistance): هي نتاج من قبل فاعلين اجتماعيين يتواجدون في وضعيّة إقصاء وتهميش اجتماعيين، ويوجدون في مواجهة الهويّة المروّج لها من طرف المؤسّسات الحاكمة، وتتوارى خلف مبادئ مغايرة ومضادّة لما هي عليه مبادئ هذه المؤسّسات. إلّا أنّها تبقى ذات **طبيعة دفاعيّة**. وتقود إلى بناء الجماعات.

3. الهويّة-المشروع (l'identité-projet): تهمّ الفاعلين الاجتماعيين الذين يشيّدون هويّة جديدة بناء على مقوّمات ثقافيّة تعيد تعريف وضعيتهم داخل المجتمع، ومن خلال محاولة إعادة التعريف هاته تحاول تغيير مجمل البنية الاجتماعيّة. ويضرب كاستلز هنا مثال الحركات النسائيّة التي استطاعت الخروج من أجل الدفاع عن الهويّة وحقوق النساء من أجل المرور إلى **نزعة هجوميّة** تضع البطريركيّة، ومن ثمّة العائلة البطريركيّة وكلّ بنيات الإنتاج وإعادة الإنتاج والجنسانيّة والشخصيّة التي تأسّست عليها المجتمعات تاريخيّاً، موضع تساؤل. وهي الهويّة التي تنتج ذواتاً، كما تتحدّد لدى ألان تورين: «**أعني بالذات الرغبة**

34 Manuel Castells, **Le Pouvoir de L'identité**, Op, Cit, pp. 16-19.

35* يتمحور استعمال مانويل كاستلز للهويّة حول الهويّة الجماعيّة (l'identité collective) وليس الفرديّة، علماً بأنّه لا يخلط بين الفردانيّة (l'individualisme) والهويّة الفرديّة (l'identité individuelle).

36 Ibid, p. 18.

37 Ibid, p. 18.

في أن أكون فرداً، قادراً على أن يخلق تاريخه الشخصي، ويعطي معنى لمجموع تجاربه الفرديّة. ويتحقق الانتقال من الفرد إلى الذات عبر الارتباط الضروري بين أمرين أساسيين هما: التأكيد على أن يكون الفرد ضدّ الجماعة إلى جانب قناعته الراسخة ضدّ منطق السوق».[38] ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّ الذات لا تعني الأفراد فقط ولا تخصّهم بشكل حصري، على الرغم من أنّها تُخلق من طرفهم ولأجلهم. فالذوات هم فاعل اجتماعي جماعي يكتسب الأفراد عبره معنى شاملاً وكليّاً لتجربتهم. وبهذا، نستحضر تعريفاً آخر للذات يكمل التعريف الأوّل ويؤكّده: «أطلق-يقول ألان تورين- لفظ الذات على بناء الفرد (أو الجماعة) كفاعل، عبر الربط بين حرّيته المؤكّدة وتجربته المُعاشة كما يتمّ افتراضها ويُعاد تأويلها. إنّ الذات مجهود لتحويل وضعيّة مُعاشة إلى فعل حرٍّ».[39]

استنتاج:

يبدو أنّه ليس هنالك بناء هويّاتي موحّد، بل هناك تمييزات وفروقات بين أشكال البناء الهوياتيّة، وذلك ما يتجلّى بشكل واضح في ما يقود إليه كلّ بناء هويّاتي على حدة. فالهويّة المُشرعِنة (l'identité légitimante) تقود إلى بناء المجتمع المدني (كما يحدّده غرامشي)؛ أي سلسلة من الأجهزة (مثل دور العبادة، النقابات، التعاونيّات، الجمعيّات...إلخ.) التي تعمل على تمديد ديناميّة الدولة من جهة، وتعمل على ترسيخ سلطتها في قلب المجتمع من جهة أخرى.[40*] وتشكّل هذه الطبيعة المزدوجة للمجتمع المدني مجالاً متميزاً للتحوّل السياسي: إنّها تسمح له باختراق الدولة دون مواجهتها عبر اللجوء إلى العنف. وتنتظم العلاقات بين مؤسّسات المجتمع المدني وسلطات الدولة حول أشكال هوياتيّة (المواطنة، والديمقراطيّة، وتسييس التحوّل السياسي، واحتكار الدولة للعنف المادي...) تجعل من تعزيز دور الدولة وتقويته أمراً ممكناً ومتاحاً. والنتيجة ترسيخ هيمنة مستبطنة تعطي الشرعيّة لهويّة مفروضة من فوق.[41] ونظراً لتضافر مجموعة من العوامل والتحوّلات (مثل كون أنّ الحركات العمّاليّة لم تعد ممثلة للعمّال وليس لها القدرة على ضمان التضامن الاجتماعي، إلى جانب ضعف بعض المؤسّسات الدينيّة والاجتماعيّة وتراجع تأثيراتها على الأفراد) ذَبُلت الإيديولوجيّات وأصبحت تنظيمات المجتمع المدني فارغة من أيّ محتوى، أمّا الدولة فلم تعد المُؤَسِّسة الوحيدة للمعنى والهويّة، وبالتالي صارت مصادر الهويّة التي تضفي عليها الشرعيّة (l'identité légitimante) ناضبة. وقد جاءت، في هذا السياق، محاولات التكيّف مع التوجّهات الجديدة،

38 Ibid, p. 20.

39 Michel Wieviorka, **Neuf leçons de Sociologie**, Librairie Arthème Fayard/Pluriel, 2010, p. 20.

*40 تجدر الإشارة إلى أنّ مانويل كاستلز يستعمل مفهوم المجتمع المدني بالدلالة التي يتّخذها لدى غرامشي الذي يعتبره الأب الروحي لهذا «المفهوم الغامض»، وكما تبلور أيضاً مع كلٍّ من توكفيل وفوكو وسينيت وهوركهايمر وماكيوز.

41 Ibid, p. 19.

فبرزت الهويّات-المقاوَمة التي هي أحد أشكال الهويّة المختلفة عن الشكل الأوّل لكونها تعيش حالة إقصاء وتهميش ما يجعلها متقوقعة على نفسها. بحيث إنّها تسعى إلى الحفاظ على هويّة الجماعة من خطر التهديدات الخارجيّة وترفض الانجراف وراء الموجات العالميّة فتحتمي بالقيم التقليديّة -الله، الوطن والعائلة- التي تحاول ردّ الاعتبار إليها. وتبقى الخاصيّة المميزة لهذا الشكل الهويّاتي أنّه من طبيعة دفاعيّة منكمشة على ذاتها تضع حدوداً بينها وبين العالم الخارجي. ويبقى الشكل الثالث في بناء الهويّات، المتجسّد في الهويّات-المشروع، متميزاً عن الشكلين الأوّل والثاني، نظراً لأنّه يهدف إلى تغيير المجتمع عبر ترسيخ مبادئ وقيم جديدة. ولعلّه الهدف الذي يحمله فاعلون أساسيّون، نجد في مقدّمتهم الحركات الاجتماعيّة، التي من ضمنها الحركات النسائيّة[42] موضوع اشتغالنا. وهي حركات تروم بالأساس إعادة بناء الحياة الاجتماعيّة وإعادة تشكيلها بناء على مقوّمات وأسس تمنح الذات مكاناً مركزيّاً، وعلى أساس هذا الهدف تعيد تشييد التجربة الاجتماعيّة مستفيدة من التحوّلات الراهنة والإفرازات التي تمخّضت عنها ضمن سياق «المجتمع في شبكات» الذي تتحرّك في نطاقه.

وعلى صعيد آخر، فإنّ من أهمّ الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من خلال أعمال كلٍّ من مانويل كاستلز وألان تورين، هو أنّنا على أعتاب الدخول إلى عهد جديد؛ عهد تمّ التنبؤ به في أواخر القرن العشرين ومستهلّ الألفيّة الثالثة، وأوحت به مجموعة من المعطيات التي تمسّ كافة أصعدة الحياة الاجتماعيّة ومناحيها. والمهمّ أيضاً أنّه عهد لم يفلت من المتابعة الأكاديميّة التنظيريّة، ذلك أنّ هنالك مجموعة من السوسيولوجيين سخّرت مجهودات كبيرة لمراقبة هذه التحوّلات قصد فهمها والتنبّؤ باتجاهاتها ومآلاتها (أمثال أنتوني غيدنز، أولغيش بيك، ألان تورين، مانويل كاستلز، مشيل فيفيوركا...إلخ). وبالعودة إلى الأعمال الرئيسة لكلّ هؤلاء نجد أنّها منشغلة برهان أساسي رغم الاختلافات القائمة بينهم في بعض القضايا والإشكالات، يقضي **بتوجيه السوسيولوجيا إلى الاهتمام بقضايا جديدة يفرضها العصر الجديد، وتالياً كانت أعمالهم دعوة لإعادة التفكير في مهامّ السوسيولوجيا بشكل عام وتجديدها**.

ونحن من جانبنا، نؤكّد على الطابع التجديدي الذي ينبغي أن يسم السوسيولوجيا. هذا ونعتبر أنّ مشروع هذا البحث ما هو إلّا **دعوة لبثّ نفَس تجديدي في السوسيولوجيا بالمغرب، انطلاقاً من الاشتغال على قضيّة وإشكاليّة معاصرة باستلهام نماذج تحليليّة معاصرة كذلك**. من هنا الحاجة إلى إلقاء نظرة على نماذج الأعمال المنجزة في المغرب والتعليق عليها.

42 يمكن اعتبار أنّ رهان الحركات النسائيّة في جلّ المجتمعات يتمثّل في نقد البطريركيّة بالدرجة الأولى، ومن ثمّ بناء الهويّة-المشروع بهدف تحقيق التذويت؛ تلك السيرورة التي تعتبر الرهان الأساسي للعصر الحالي. وهو ما معناه ضرورة الانتقال من هويّة النساء حيث كنّ يعشن حالة إقصاء وانكماش في وقت من الأوقات (حالة مقاومة دفاعيّة) إلى الخروج للفضاء العمومي واحتلاله والتحدث باسمهنّ وإعلان الرغبة في إعادة بناء هويّة خاصّة بالنساء، ومن ثمّة تغيير المجتمع ونمط الهيمنة السائد فيه (وضعيّة هجوميّة). **ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو المتعلق بأيّ صنف من الهويّات يمكن إدراج التعبيرات النسائيّة المغربيّة؟ هل استطاعت أن تتجاوز ما يمكن اعتباره دائرة الصراعات النسائيّة أو جماعة المصالح (groupes d'intérêts)، أي ما يتعدّى ذلك: نقد البطريركيّة وبناء الهويّة-المشروع؟**

2. الاهتمام العلمي بالمسألة النسائيّة في المغرب

تُعتبَر الحركات النسائيّة في السياق المغربي من المواضيع المستجدّة عموماً، كما أنّ «حقل الدراسات بشأنها في السياق المغربي ما يزال في طور البناء».[43] لذلك لا نتوقع أن نعثر على كثير من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر، هذا مع العلم أنّنا قد نجد بالمقابل العديد من الإسهامات التي تطرّقت للمسألة النسائيّة واهتمّت بقضايا النساء في بعض الجوانب. ولعلّ عودة سريعة إلى أهمّ الإسهامات والدراسات التي أنجزت في المغرب قد تمكّننا من وضع العمل الذي نقدّمه في إطار ديناميّة علميّة تتطوّر وتتقدّم في تناولها لبعض الإشكاليّات والأسئلة البحثيّة المرتبطة بالقضيّة النسائيّة. والجدير بالذكر هنا أنّنا لا نقصد من خلال هذه العودة تقديم حصيلة أو وضع بيبليوغرافيا أو القيام بقراءة نقديّة لها، فهذا ليس هو مقام مثل هذا العمل الذي يستحقّ وحده بحثاً كاملاً في صيغة منفردة؛ بينما سنعرّج، في هذه الأثناء، على بعض الإسهامات التي تعاطت مع المسألة النسائيّة في العلوم الاجتماعيّة (سوسيولوجيا، أنثروبولوجيا، علم السياسة والقانون...) بهدف أساسي يكمن في معرفة بعض الانشغالات الأساسيّة التي حظيت باهتمام أكثر من طرف بعض الباحثات والباحثين المغاربة من جهة ذات صلة بالمسألة النسائيّة، ومعرفة المقاربات أيضاً وكيف تمّ التعرّض لهذا الموضوع على المستوى المنهجي من جهة ثانية. ومن ثمّ الانتهاء والخروج ببعض الاستنتاجات والخلاصات التي نراها مهمّة وأساسيّة.

ولا بدّ لنا هنا من العودة، في هذا المحور، إلى الدراسة البيبليوغرافيّة المنجزة من طرف تورية حضراوي ومريم منقاشي الموسومة بعنوان: «études féminines: répertoires et bibliographie».[44] وتتجلّى أهميّة هذا العمل في كونه انتقى قائمة أسماء العديد من الباحثين والباحثات الذين تناولوا المسألة النسائيّة من قريب أو بعيد على الصعيد المغاربي، وقدّم لنا مجموعة من الدراسات المهتمّة بالقضيّة النسائيّة عموماً في العلوم الاجتماعيّة، بما فيها السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا التي تهمّنا أكثر. وقد تمّ حصر عدد أسماء الباحثين والباحثات الذين اهتمّوا بدراسة المرأة والنساء في مئة وواحد وأربعين اسماً، اثنان وأربعون فقط منهم ينضوون تحت التخصّصين السوسيولوجي والأنثروبولوجي، ووصل نصيب الباحثين والباحثات المغاربة إلى اثنين وعشرين اسماً من أصل خمسة وستين كأعلى رقم (يتصل الأمر بـ: محمّد ألحيان؛ شريفة المدغري العلوي؛ خديجة أميتي؛ مليكة بلغيتي؛ فطومة بنعبد النبي؛ فوزيّة بنيوب؛ الخمار بوكارا؛ رحمة بورقية؛ عبد الصمد الديالمي؛ خالد العروصي؛ زكيّة الحناني؛ مختار الهراس؛ تورية حضراوي؛ فاطمة

43 Bourquia Rahma, *les femmes: un objet de recherche*, in ouvrage collectif, **études féminines: notes métho - ologiques**, coordination Rahma Bourquia, publications de FLSH Rabat, 1997, p. 12.

44 Hadraoui Touria & Monkachi myriam, **études féminines répertoire et bibliographie**, éditions le Fennec, Casablanca, 1991.

هجرابي؛ عدنان جزولي؛ لطيفة الجبابدي؛ مدغري العلوي زهر؛ فاطمة المرنيسي؛ خديجة مسدالي؛ زينب معادي؛ سوميّة نعمان جسوس؛ هند تعرجي) مقارنة مع الجزائر (أحد عشر من أصل واحد وأربعين اسماً) وتونس (تسعة من أصل خمسة وثلاثين اسماً). بينما بلغ عدد المنشورات ذات الصلة بالمسألة النسائيّة بشكل عام والتي كانت المرأة موضوعها الرئيس (كتب، أطروحات، مقالات، تقارير) في المغرب إلى خمسمئة عمل، وفي الجزائر إلى ثلاثمئة وثمانية وثمانين عملاً، وفي تونس إلى مئتين وثلاثة وسبعين منشوراً.

والملاحظ من خلال هذا العمل أنّ الاهتمام بالمرأة كموضوع للبحث في مختلف العلوم الاجتماعيّة مطبوع بنوع من الكثافة، كثافة تعكس أهميّة الموضوع في الواقع، كما قد تجد معناها في نوع الإغراء الذي تمارسه مثل هذه المواضيع على الباحثين، إذ تشكّل مواضيع استقطاب وجذب، كما أنّها في كثير من الأحيان مواضيع يتمّ اختيارها لأغراض نضاليّة يتحكّم فيها ما هو إيديولوجي على حساب ما هو علمي. وما يقوّي هذا الطرح، حسبما نزعم، عدم القدرة إلى حدود الآن على تطوير نقاش إبستمولوجي عميق في السياق المغربي حول القضيّة النسائيّة من شأنه أن يرتقي بالمنهجيّة السوسيولوجيّة والأنثروبولوجيّة بشكل عام، وتقول الباحثة رحمة بورقية بهذا الخصوص: إنّ «التساؤل حول الوضعيّة الإبستمولوجيّة لمفهوم المرأة في إنتاج العلوم الاجتماعيّة بالمغرب لا يقع في صلب التفكير والنقاشات في الكتابات التي تتناول المرأة...».[45]

ولقد اخترنا أربعة أسماء لباحثين وباحثات اهتمّوا بموضوع المرأة وقضايا النساء في المجتمع المغربي من تخصّصات علميّة مختلفة من قبيل العلوم القانونيّة والسياسيّة والتاريخيّة والسوسيولوجيّة والأنثروبولوجيّة، يتعلّق الأمر بكلٍّ من عبد الرزاق مولاي رشيد وعبد الصمد الديالمي وأوغيلي دمام وجميلة المصلي. ويطال

45 Bourquia Rahma, **les femmes: un objet de recherche**, Op, Cit, p.13.

هذا الانفتاح أهمّ أعمال هذه الأسماء من حيث الوقوف على موضوع الاشتغال، المقاربة المختارة لتناول الموضوع والمحاور الكبرى لكلّ عمل على حدة.[46]

وقبل الانتقال إلى تقديم بعض الاستنتاجات بخصوص أعمال الباحثين والباحثات الذين اهتمّوا بالمسألة النسائيّة والقيام بقراءة تركيبيّة بشأنها، نودّ التنبيه إلى أنّه إلى جانب الأسماء الأربعة التي أوردناها، هنالك أعمال أخرى لا تخلو من أهميّة لبعض الباحثين والباحثات أخذت صيغة مقالات وتقارير ودراسات تنجز في إطار الخبرة والاستشارة من خارج الجامعات.[47]

ننطلق، في البداية، بالإشارة إلى مسألة غاية في الأهميّة تكمن في أنّ الأسماء الأربعة تشكّل نماذج حيّة لأشكال التناول والتعاطي مع المسألة النسائيّة، وعلى الرغم من كونها لا ترقى إلى مستوى التمثيليّة، فإنّها تمنحنا صورة أوّليّة عن كيفيّة تعامل الباحثين والباحثات مع إشكاليّة النساء عموماً. بهذا، فإنّ الاستخلاصات والاستنتاجات التي سنتقدّم بها هنا تبقى حصريّة في نطاق الأسماء التي تمّ إيرادها كنماذج للتعاطي مع المسألة النسائيّة بوجه عام في المغرب. ويمكن حصر مجمل هذه الاستنتاجات في النقاط التالية:

* يبدو أنّ جلّ الأسماء تتفق على مسألة مشتركة تتّصل بكون النساء يقعن في صلب عمليّة التنمية، إذ يبقى من غير الممكن تصوّرها والتفكير فيها دون إشراك النساء ومشاركتهن.

---

46 جرى الاشتغال بالتحديد على أعمال الباحثين:

- بالنسبة إلى مولاي رشيد عبد الرزاق:

Moulay Rchid Abderrazak, **LA Condition de la Femme au Maroc**, éditions da la Faculté des sciences juridiques économiques et sociales, série de la langue Française 33, 1985.

- بالنسبة إلى عبد الصمد الديالمي:

الديالمي عبد الصمد، **القضيّة السوسيولوجيّة: نموذج الوطن العربي**، إفريقيا الشرق، 1989.

الديالمي عبد الصمد، **سوسيولوجيا الجنسانيّة العربيّة**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، 2009.

Abdessamad Dialmy, **Le Féminisme Au Maroc**, Le éditions Toubkal, 2008,

- بالنسبة إلى أوغيلي دمام (aurélie Damamme) التي كانت نموذج للدراسات الأجنبيّة المنجزة في المغرب:

DamammeAurélie, **genre, action collective et développement: discours et pratiques au Maroc**, l'Harmattan, 2013.

- بالنسبة إلى جميلة المصلي:

المصلي جميلة، **الحركة النسائيّة في المغرب المعاصر: اتجاهات وقضايا**، الدراسات العربيّة للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

47 سنحاول، في هذه الحاشية، ذكر بعض نماذج هذه الأعمال. بالنسبة إلى الدراسات التي اهتمّت بإشكاليّة النساء بوجه عام، يمكن أن نورد الأعمال الرائدة للباحثة زكية داود، نذكر على سبيل المثال: «féminisme et politique au Maghreb: 60 ans de lutte» (1993)؛ «féminisme et politique au Maghreb: sept décennies de lutte» (1996)؛ وعمل الباحثة أسماء بنعدادة المتمثل في دراستها للقطاعات النسائيّة الحزبيّة المنشورة سنة 2007؛ ثمّ عمل الباحث فوزي بوخريص لسنة 2016 المعنون بـ"المرأة في خطاب العلوم الاجتماعيّة: من متغير الجنس إلى سؤال النوع". إنّها نماذج لدراسات كثيرة أجريت في المجتمع المغربي حول الإشكاليّة المرتبطة بالنساء إلى جانب أخرى لا يسع المقام لذكرها كلها. كما أنّ الأمر يجد اهتماماً لدى الباحثين والباحثات فينتجون إزاءه مقالات وأوراقاً علميّة وبحثيّة، ثمّ هنالك تقارير يتمّ إعدادها لتتبع الشرط النسائي ومدى تطوّره. وبالإضافة إلى ذلك، هنالك دراسات تتمّ في إطار الخبرة والاستشارة تتمّ بطلب من قبل بعض الجمعيّات والمنظّمات غير الحكوميّة وتكون محكومة بغايات عمليّة، وهنالك العديد من الأمثلة في هذا الإطار، يمكن أن نورد على سبيل الذكر لا الحصر الباحثة سومية نعمان كسوس والباحث المختار الهراس.

* لم تتعرّض دراسات الباحثين والباحثات بشكل مباشر إلى أشكال التعبئة النسائيّة التي تأخذ شكل حركات اجتماعيّة تحتلّ الفضاء العمومي وتنخرط ضمنها مجموعة من التنظيمات، فحتى ورودها بشكل أكبر لدى الباحثة الفرنسيّة أوغيلي دمام لم يحمل المعنى نفسه والدلالة نفسها، بحيث ربطتها بالجانب التنموي من خلال انخراط النساء في أشكال للتضامن الجماعي التي تندرج عموماً ضمن تنظيمات القطاع غير ذي الهدف الربحي التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصاديّة بالدرجة الأولى من خلال إنشاء مشاريع مُدّرة للدخل مثل التعاونيّات. كما أنّ الباحث عبد الصمد الديالمي أكّد من جانبه على ربط عمل الحركة النسائية بالبُعد الجنساني وحكم على تطوّرها بمدى اشتغالها عليه. وبالاستناد إلى التعريف الذي يقترحه أنتيمو لافارو[48] نجد أنّ الحركة الاجتماعيّة تأخذ خاصيّتها المميزة من كونها حركة ثقافيّة بالأساس، وهو ما ستكون له انعكاسات على الحياة الفرديّة والجماعيّة. وتعتبر الأسئلة الثقافيّة التي تحاول الحركات الاجتماعيّة الإجابة عنها أحد البواعث الرئيسة في انبثاقها. ويطرح مثال الحركات النسائيّة التي تناقش العلاقات ما بين الجنسين وتعمل على تحرير النساء من الهيمنة الذكوريّة وتدعو إلى احترام ذاتيتهن (بمعنى كإناث) وخصوصياتهنّ الثقافيّة.[49]

* الملاحظ أيضاً في هذه الأعمال أنّ الجانب القانوني ينال قسطاً كبيراً من اهتمام أصحابها كما لو كانت الإشكاليّة المرتبطة بالنساء قانونيّة فقط؛ وإنّ الأمر، حسبما نقترح، على العكس من ذلك يمتدّ ليشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعيّة.

* ارتباطاً بالملاحظة أعلاه نجد أنّ هنالك طغياناً للبُعد التدخّلي لدى الأسماء الأربعة ونزوعاً نحو تقديم نتائج عمليّة، وهو الأمر الذي انتهى، في تقديرنا، إلى السقوط في منزلقات والخروج بنتائج محدودة في البحث خصوصاً فيما يتعلّق بمسعى الفهم وعدم القدرة على الذهاب بالتفسير والتأويل إلى أقصى مدى ممكن. تلك خاصيّة الأبحاث الأكاديميّة. من هنا تأتي الحاجة إلى إبراز التمييز الذي يقام بين العلوم الاجتماعيّة على مستوى وظيفتها. فالعلوم السياسيّة والقانونيّة، على سبيل المثال، همّها الأساسي يكمن في تطوير القانون والارتقاء به إلى مستوى استيعاب كلّ ما هو جديد من أجل تجسيد فعلي لقيم العدالة والإنصاف، وبالتالي فإنّ الدراسات التي تنجز من داخل هذا التخصّص تكون محكومة بهذه الغاية، ويمكن أن نأتي هنا بمثال دراسة الباحث مولاي رشيد الذي رغم تأكيده على أنّ مسألة المساواة بين الرجال والنساء، بوصفها سيرورة، مرتبطة بشكل أكبر بعوائد تفكير وبنيات ذهنيّة راسخة في المجتمع المغربي، أقرّ بأنّ أهميّة إسهامه تتمثل في تقديم تعديلات جوهريّة للارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى المساواة تتأسّس على «نظرة متقدّمة» للدين الإسلامي. في حين أنّ السوسيولوجيا همّها الوحيد يتجلّى في فهم الواقع الاجتماعي وتفسير العلاقات السائدة

48 L. Farro Antimo, **les mouvements sociaux: diversité, action collective et globalisation**, les Presses de l'Université de Montréal, 2000.

49 Ibid, p. 7.

ضمنه في ضوء معطياته ومتغيراته وشروطه، بالاستناد إلى أدوات نظريّة ومنهجيّة. ومن ناحية ثانية، نجد أنّ الفروقات بين هذه العلوم تطال حتى منطلقاتها؛ فبينما العلوم القانونيّة والسياسيّة تنطلق من اعتبار الموضوع المعني بالدراسة «مشكلة» يلزم الباحث أن يبحث لها عن سبل علاجها، فإنّ السوسيولوجيا على عكس ذلك تعتبر الموضوع ظاهرة يلزم على الباحث أن يفهمها ويبرز وظائفها الاجتماعية قدر الإمكان بتوخّي مناهج وتقنيات عمل تمكّنه من تحقيق أهدافه. من هنا، تأتي أهميّة التناول السوسيولوجي للمسألة النسائيّة بوجه عام والحركات النسائيّة بوجه خاص، وما قد يضفيه مقارنة مع تخصّصات أخرى يغلب عليها الطابع العلاجي أثناء مواجهتها للقضايا والمواضيع.

* هنالك استنتاج آخر يرتبط بأنّ المسألة النسائيّة يتمّ تقديمها كما لو كانت موضوعاً «نبيلاً» يغلب عليه الجانب الإنساني، وهو الأمر الذي يتناقض مع الطريقة العلميّة التي يفترض أنّها تخضع جميع المواضيع كيفما كانت لمشرحة التحليل، ويقف في الآن نفسه حائلاً أمام تطوير نقاش إبستمولوجي عميق حول المسألة النسائيّة في المغرب. وإنّ العيب الذي نسجّله على مثل هذه الدراسات عندما تعمد إلى دراسة الإشكاليّة المتعلقة بالنساء بوصفها مسألة نبيلة، هو كونها تقدّم الدفاع على «الموضوع النبيل» كهدف أسمى عن الهدف الأساسي الكامن في المعرفة. ما يعني أنّها دراسات تجعل من المعرفة وسيلة وليست غاية في ذاتها.

* ثمّة استنتاج آخر يتعلّق بكون المسألة النسائيّة موضوعاً للصراع على المستويين العلمي والإيديولوجي؛ حيث إنّ الموضوع احتضن المواجهة بين الثنائيّة القطبيّة في المجتمع المغربي الممثلة في التشبّث بالتقليد أو معانقة الحداثة.

* أخيراً، نلاحظ أنّ التحليلات المعتمدة في الدراسات المومأ إليها أعلاه لا تعتمد العدّة المفاهيميّة والخطاطات التحليليّة السوسيولوجيّة المعاصرة كما هو الحال، مثلاً، في أعمال مانويل كاستلز وألان تورين. إذ تعمل على تحليل «المسألة النسائيّة» على نحو مباشر، وبشكل معزول عن تحوّلات كبرى يعيشها العالم والمجتمع ينبغي الانتباه إليها، وبشكل مفصول كذلك عن نماذج تحليليّة تضع الظاهرة في قلب تفكير علمي يعمل على تفسيرها وفهمها. بمعنى أنّها دراسات لا تبحث، مثلاً، في أن تضع صراع حركات النساء ضمن صراع عالمي يهدف خلق الذات ضدّ العولمة الاقتصاديّة وطبيعة منطقها، وأن تعمل على تحليلها من منظور سوسيولوجيا الحركات الاجتماعيّة كمنظور ما يزال يتطوّر وينمو. ويُعتبر هذا النوع من التعاطي مع «المسألة النسائيّة»، في تقديرنا، باعثاً كافياً على عدم إحراز تقدّم ملموس في فهم الظاهرة وتفسيرها، والدفع بالتحليلات إلى مدى بعيد على الصعيدين النظري والمنهجي، ومن ثمّة عدم القدرة على تطوير المنهجيّة السوسيولوجيّة بالمغرب.

هكذا، نكون قد أنهينا محور الإطار النظري الذي تنصهر فيه النظرة العامّة للبحث الذي يروم الإجابة عن سؤال رئيس يمكن صياغته على النحو التالي: **كيف يمكن لأشكال من التعبئة الاجتماعيّة النسائيّة أن تؤسّس لانعتاق جماعي للتخلّص من البطريركيّة التي تسم المجتمع المغربي وتشكّل محور الصراع الأساسي للحركات النسائيّة في الآن نفسه؟**

وهو السؤال الذي يأخذ بالاعتبار التحوّلات العامّة التي خبرتها كافة المجتمعات اليوم ذات التأثير العالمي والكوني على مناحي الحياة الاجتماعيّة الأساسيّة؛ تلك التحوّلات التي جعلت من موضوع الحركات الاجتماعيّة موضوعاً مركزيّاً. فهذا الباحث **إريك نوفو** (Erik Neveu) يقول إنّه مع القرن العشرين ولجنا «مجتمع الحركات الاجتماعيّة»[50]، إذ يبقى من الصعب فهمه إبعادها ودون استحضارها في كلّ تحليل ونظر علميين. هذا إلى جانب الشروط السوسيوديمغرافيّة التي عرفها المغرب الآخذة في التحوّل، التي تتّجه في المسار العالمي نفسه عن طريق خلق عالم جديد متّسم بـ «أزمة العائلة البطريركيّة»[51] في ظلّ التزايد المتنامي للنساء إلى عالم الشغل والتطوّرات الحثيثة لبعض المعطيات الديمغرافيّة من قبيل: انخفاض معدّل الخصوبة بالمجتمع المغربي؛ وارتفاع سنّ الزواج الأوّل بالنسبة إلى النساء مقارنة مع الماضي؛ وارتفاع نسبة النساء العازبات في أوساط المجتمع المغربي؛ والارتفاع العام لمعدّلات الطلاق بالمجتمع المغربي؛ والتطوّر الحثيث في معدّل الأسر المدارة من طرف النساء؛ والتطوّر الحثيث على مستوى معدّل النساء اللّاتي يعشن وحيدات...إلخ. وذلك بخلاف الشروط السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي تتّجه نحو المزيد من الإرساء والتعزيز رغبة في ترسيخ التقاليد القائمة وتكريسها من جهة أولى؛ إنّها الشروط التي صارت تتعرّض للتفكّك والتمزّق بفعل إفرازات العولمة وضغوطاتها، الأمر الذي يقود الدولة إلى القيام ببعض الإجراءات والتعديلات تأخذ بعين الاعتبار البُعد الدولي مثل: التركيز على حقوق الإنسان وحيويّة المجتمع المدني في شراكته مع الدولة.

50 Erik Neveu, **La Sociologie des mouvements sociaux**, La Découverte, Paris, Quatrième édition, 2005, p. 3.

51 يقصد بأزمة العائلة البطريركيّة ضعف النموذج الذي تكون فيه السلطة الكاملة بين يدي رجل راشد، ربّ العائلة، بالشكل الذي يجعله يمارسها بطريقة مستمرّة ودائمة على كلّ أفراد المجموعة العائليّة.(Castells Manuel, **Le Pouvoir de l'identité**, Op. Cit, p. 174)

3. التعريف بمجتمع البحث والمنهجيّة المختارة للتحليل

أ. في التعريف بمجتمع الدراسة: التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة بالمغرب سنة 2011

الأكيد أنّ حركة النساء ليست بفئة متجانسة يمكن دراستها في صعيد واحد؛ وإنّما، على العكس من ذلك، هي عبارة عن خليط من الأشكال والتنظيمات التعبويّة التي تدافع وترافع من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وإنصاف النساء في واقع مجتمعي ما بشروطه ومعطياته ومتغيّراته، ما يضفي عليها طابع الغنى والتعقيد؛ إذ تخترقها عدّة رهانات وتتأطّر بإيديولوجيّات مختلفة ومتباينة تؤثر على عملها وأشكال سيرها. ويعني بالمقابل تناول الحركات النسائيّة، فيما يعنيه، دون الأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد اختزالاً للواقع وتشويهاً للحقيقة.

لهذا وتوخياً لإنجاز عمل محمول على الرصانة التي تقتضيها كلّ ممارسة علميّة ترفع دعوى مواجهة موضوع والتصدّي لقضية بالدرس والتحليل، سنحاول في هذا البحث دراسة الحركات النسائيّة في المجتمع المغربي، التي هي إلى جانب كونها حركة اجتماعيّة تحتلّ الفضاء العمومي تشتغل في إطار فعل تعبوي ونضالي، فإنّها، بالموازاة مع ذلك، تجسّد قوّة اقتراحيّة تقدّم اقتراحات للمؤسّسات السياسيّة، وهي بذلك تنتج خطاباً فيه تعبير عن انتظاراتها وطموحاتها المنشودة. من هنا أهميّة سياق 2011 كفرصة جدّ مواتية نستطيع من خلالها معرفة الخصائص المميزة لاقتراحات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة مقارنة مع باقي الاقتراحات الأخرى وإمكانيّة التنبؤ بالمغرب الذي تنشده، وبالضبط محاولة الإجابة عن السؤال التالي: **أيّ مجتمع مغربي تنشده الحركات النسائيّة، وما هي مقوّمات وأسس المشروع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي تحمله للمجتمع المغربي؟**

بهذا المعنى نكون قد حدّدنا مجتمع الدراسة، هذا المجتمع الذي تمثله مذكّرات جلّ التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011، والمطبوع بالتنوّع والاختلاف من حيث عناصر التحديد الأوّليّة مثل تاريخ التأسيس والطبيعة التنظيميّة الخاصّة بكلّ تعبير اجتماعي (انظر الجدول رقم 1). إذ يُلاحظ بشكل قوي، **من جهة أولى**، التفاوت الحاصل على مستوى تاريخ التأسيس الخاص بالتعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة، فنجد بعضها قديماً بعض الشيء يعود تاريخ تأسيسه إلى 1969 كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الوطني النسائي المغربي، وآخر حديث لم يظهر سوى في سياق ما يُعرف بالربيع العربي سنة 2011 مثل الربيع النسائي للديمقراطيّة والمساواة الذي هو في الأصل عبارة عن تحالف بين مجموعة من التعبيرات الاجتماعيّة الأخرى. كما يُلاحظ، **من جهة ثانية**، أنّ التعبيرات الاجتماعيّة موضوع البحث لا تنتمي إلى الطبيعة التنظيميّة نفسها حيث نلحظ أنّ التعبيرات النسائيّة اختارت تقديم نفسها

في شكل خمسة أنواع تنظيميّة: (1) **شبكة نسائيّة** ممثلة في شبكة نساء متضامنات عن فيدراليّة الرابطة الديمقراطيّة لحقوق المرأة، ومنتدى الزهراء للمرأة المغربيّة، وشبكة نساء من أجل نساء؛ (2) **جمعيّة** ممثلة في الجمعيّة الديمقراطيّة لنساء المغرب، وجسور: ملتقى النساء المغربيّات، والجمعيّة المغربيّة لمناهضة العنف ضدّ النساء، وجمعيّة حركة نساء المغرب، والجمعيّة المغربيّة للدفاع عن حقوق النساء؛ (3) **تحالف نسائي** يتجسّد في الربيع العربي للديمقراطيّة والمساواة؛ (4) **منظمّات نسائيّة** ممثلة في اتحاد العمل النسائي، ومنظمة المرأة الاستقلاليّة، ومنظمة تجديد الوعي النسائي؛ (5) **حركة نسائيّة** ممثلة في «أمل: حركة نسائيّة من أجل حياة أفضل».

جدول رقم 1: التعريف بمجتمع الدراسة من حيث تاريخ التأسيس والطبيعة التنظيميّة

اسم التنظيم	سنة التأسيس	الطبيعة التنظيميّة
الاتحاد الوطني النسائي المغربي	1969	منظّمة وممثل مدني له تمثيليته في 57 مكتباً إقليميّاً منتشراً على صعيد التراب الوطني للمغرب.
الجمعيّة الديمقراطيّة لنساء المغرب	1985	جمعيّة نسائيّة مستقلة.
اتحاد العمل النسائي	1987	منظمة وطنيّة غير حكوميّة.
أمل: حركة نسائيّة من أجل حياة أفضل	1988	جمعيّة.
منظّمة المرأة الاستقلاليّة	1988	منظّمة تابعة لحزب الاستقلال
فيدراليّة الرابطة الديمقراطيّة لحقوق المرأة	1993	جمعيّة لعبت دور المنّسق لـ«شبكة نساء متضامنات» التي تضمّ أزيد من 120 جمعيّة، ومذكّرة «المؤتمر الدولي للنساء هنا وهناك من أجل المساواة». يتعلق الأمر بالمذكّرتين المقدّمتين باسم فيدراليّة الرابطة الديمقراطيّة لحقوق المرأة.
الجمعيّة المغربيّة لمناهضة العنف ضدّ النساء	1995	جمعيّة.
منظّمة تجديد الوعي النسائي	1995	منظّمة نسائيّة مغربيّة.
جسور: ملتقى النساء المغربيّات	1995	جمعيّة نسائيّة.
منتدى الزهراء للمرأة المغربيّة	2002	شبكة جمعويّة تضم 60 جمعيّة نسائيّة حقوقيّة تتوزّع على مختلف جهات المغرب وأقاليمه.
الحركة من أجل المناصفة	2006	حركة اجتماعيّة نسائيّة.
شبكة نساء من أجل النساء	2008	لجنة وهيئة وشبكة ممتدّة عبر تراب المغرب.
الربيع النسائي للديمقراطيّة والمساواة	2011	تحالف.
جمعيّة حركة نساء المغرب	غير متوفرة	جمعيّة.
الجمعيّة المغربيّة للدفاع عن حقوق النساء	غير متوفرة	جمعيّة.

ب. المنهجيّة المختارة للتحليل: نحو بناء شبكة القراءة والتحليل لمذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة بالمغرب سنة 2011

من أجل معالجة موضوع البحث ومحاولة الإجابة عن أسئلته الرئيسة، ووعياً منّا بتعدّد مداخل التناول والدراسة لموضوع الحركات النسائيّة الذي يبقى شاسعاً وتطرح بشأنه عدّة أسئلة وإشكاليّات ما يجعل تناوله في صعيد واحد أمراً صعباً، سنتوسّل بالمذكّرات المرفوعة إلى اللجنة الدستوريّة المكلّفة بمراجعة دستور البلاد عام 2011 التي قدّمتها بعض المكوّنات التي نفترض أنّها تمثّل حركة النساء بالمغرب التي سنقوم بدراستها وتحليلها لتجسّد مجتمع الدراسة الأساسي الذي يشمله البحث. وإنّها لفرصة جدّ مواتية لا ينبغي تفويتها من قبل الباحثين المغاربة لتوخّي مقاربات علميّة تنتمي إلى العلوم الاجتماعيّة مثل السوسيولوجيا لأنّها تقدّم مادّة غنيّة يجب استغلالها، على نحو جيّد، عبر العمل على تحليلها وتأويل معطياتها.

يبدو من التحليل السابق أنّ منهجيّة تحليل المحتوى تشكّل الأداة الرئيسة في البحث. لكّنها ليست الأداة الوحيدة؛ فإلى جانبها قمنا بمقابلات مفتوحة حاولنا من خلالها أن نتعرّف إلى المعنى الذي تضفيه على المذكّرات والسياق الذي تمخّضت عنه. وقد كان الطابع المميّز لأسئلة المقابلات كونها مفتوحة فاسحة المجال للتفاعل والتبادل، كما كان يغلب الاسترسال في بعض الأحيان. فالباحث كان همّه هنا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات التي لا يمكن أن نعثر عليها في المذكّرات، خصوصاً ما يتعلّق بسياق استجابة مكوّنات الحركة النسائيّة والأهميّة التي تضفيها على استجابتهم تلك (اللقاءات التي كان يجري تنظيمها، أشكال التنسيق، المدّة التي احتاجها إخراج الصياغة النهائيّة للمذكّرات، الطابع المميز للمذكّرات: هل اتّسمت صياغتها بالتأنّي والبناء أم أنّها على العكس اتّسمت بالسرعة والعجلة...إلخ). وقد قمنا بتنظيم سلسلة هذه المقابلات مع الأسماء التالية: لطيفة الجبابدي عن «اتحاد العمل النسائي»، وخديجة الإدريسي عن «الجمعيّة الديمقراطيّة لنساء المغرب»، ثمّ لطيفة بوشوة عن «فيدراليّة الرابطة الديمقراطيّة لحقوق المرأة».

وفيما يتعلّق بمنهجيّة تحليل مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 ومحاولة الإجابة عن أسئلة البحث الأساسيّة وبعد مجهود مضنٍ كلّفنا الكثير من الوقت، يمكن القول إنّ القراءات المتّصلة بمنهجيّة تحليل المحتوى وسوسيولوجيا الحركات الاجتماعيّة قادتنا إلى بناء شبكة تحليليّة تعبّر عن مستوى النضج الذي يتّسم به عملنا، نَعتبر أنّها قدّمت معطيات عميقة عن التعبيرات الاجتماعيّة موضوع التحليل في علاقتها بالحركة النسائيّة الاجتماعيّة والمشروع المجتمعي الذي تنشده في آنٍ واحد. إنّها الشبكة التي يمكن أن نقول إنّها تجسّد دعامة أساسيّة نقدّمها للباحثين لتفادي إهدار الوقت الذي أهدرناه وتوفير عناء صياغتها عنهم، خصوصاً الباحثين المشتغلين على الموضوع نفسه وبالطريقة نفسها. من هنا لن نتردّد في تأكيد أفضالها في تحقيق جزء هامّ من الأهداف المتوخّاة من هذه الدراسة؛ تلك الأفضال التي

تبدو في طريقة التحليل وفي النتائج المتوصّل إليها.[52]* تلك الشبكة التي لا يمكن أن ندّعي مثاليتها، لكنّها مع ذلك تمتاز بكونها مضبوطة. إذ تشتمل على ثلاثة مستويات أساسيّة نتدرّج فيها من البسيط باتجاه المعقّد (انظر الجدول رقم 2).

جدول رقم 2: الشبكة العامّة المقترحة لتحليل مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011[53]*

مستويات التحليل	عناصر التحليل	أسماء التنظيمات													
		الاتحاد الوطني النسائي المغربي	الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب	اتحاد العمل النسائي	أمل: حركة نسائية من أجل حياة أفضل	منظمة المرأة الاستقلالية	فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة	الجمعية المغربية لمناهضة العنف النساء	منظمة تجديد الوعي النسائي	جسور: ملتقى النساء المغربيات	منتدى الزهراء للمرأة المغربية	الحركة من أجل المناصفة	شبكة نساء من أجل النساء	الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة	جمعية حركة نساء المغرب	الجمعيّة المغربية للدفاع عن حقوق النساء
المستوى الأوّل: وصف الحالة الشكليّة لمذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011	تاريخ التأسيس															
	حجم المذكرات															
	عنوان المذكرات															
	وصف الهيكلة العامّة للمذكّرة وبنيتها															
	المفاهيم المفاتيح المهيكلة لنصوص المذكرة															
	الطبيعة التنظيميّة وصنفها															
	الوثائق الداعمة															

52* ينبغي، في هذا الإطار، ألا تفوتنا فرصة تقديم الشكر للأستاذ **عمّار حمداش** (أستاذ علم الاجتماع بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقنيطرة) الذي رافقنا في جميع لحظات التحليل من هذا البحث على كلّ الدعم والمساعدة اللذين قدّمهما إلينا، خصوصاً على مستوى الشقّ المنهجي لتقديم بحث للمناقشة يمتاز بالرصانة والدقة وتتحقق فيه شروط البحث العلمي الأكاديمي.

53* تجدر الإشارة إلى كون الشبكة المقترحة لتحليل مذكرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة كما تمّ بسط مستوياتها الثلاثة أعلاه، أنّه إلى جانب اشتمالها على عناصر التحليل الأساسيّة الواردة في الجدول رقم 2، فإنّها تتألف من عناصر فرعيّة أخرى لا يسع المقام لذكرها والوقوف عندها. ذلك أنّ كلّ عنصر تحليلي يتألف من عناصر فرعيّة أخرى.

المستوى الثاني: تصنيف التوجّهات الكبرى للتعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011	التصنيف الذاتي للتعبيرات النسائيّة	
	موقف التعبيرات النسائيّة من التاريخ وعلاقتها به	
	موقف التعبيرات النسائيّة من المرجعيّة الكونيّة	
	لغة مذكرات التعبيرات النسائيّة	
المستوى الثالث: أسس تصوّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستورية سنة 2011	إيديولوجيا التعبيرات النسائيّة	
	الخصم المفترض للتعبيرات النسائيّة	
	خطّة العمل واستراتيجيّة الشرعنة	

يتّضح من خلال الجدول رقم 2 اعتمادنا على مبدأ التدرّج في بناء المعنى عبر الانتقال في مستويات التحليل، يكون لكلّ مستوى معيّن أهمّيته الخاصّة في سيرورة، ما سمّيناه، بناء المعنى كما تُؤكّد على ذلك الأدبيّات المنتجة حول تحليل المضمون[54]، كمنهجيّة وأداة قراءة وتحليل. لذا، يجري عادة الانطلاق في عمليّة البناء هاته من المعنى الظاهر (le sens manifeste) إلى المعنى الكامن أو الخفي (le sens latent) من خلال انتقاء تيمات دقيقة هي بمثابة متغيّرات تساعد على القراءة لمضمون المادّة الوثائقيّة وتحليلها بقدر من الدقة والعمق.

54 نقصد بالتحديد تلك الأدبيّات التي اطّلعنا عليها، وهي كالآتي:

Roger Mucchielli, **L'analyse de contenu des documents et des communications** (2006) ; jean Remy & Danielle Ruquoy, **méthodes d'analyse de contenu et Sociologie** (1990) ; Alex Mucchielli, **Dictionnaire des méthodes qualitatives en Sciences Sociales** (2009) ; Raymond Quivy & Luc Van Campenhoudt, **Manuel de recherche en sciences sociales**(1995) ; François Dépelteau, **la démarche d'une recherche en sciences sociales: de la question de départ à la communication des résultats** (2000);

نورمان فاركلوف، **تحليل الخطاب: التحليل النصّي في البحث الاجتماعي** (2009).

بناءً على ذلك، سلكنا هذا المسلك نفسه حيال المذكّرات التي نحن الآن بصدد تحليل مضمونها، فشرعنا في قراءة هذه المذكّرات في جميع المستويات:

- المستوى الأوّل: وصف الحالة الشكليّة لمذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011

قُمنا في المستوى الأوّل بوصف الحالة الشكليّة لمذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة لعام 2011، مُبرزين أهمّيته التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- التعرّف إلى مجموع التنظيمات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة لعام 2011 من حيث تاريخ تأسيسها، نوعيتها وصنفها والكلمات المشكّلة لتسمياتها؛

- التعرّف إلى درجة العناية التي أولاها كلّ مكوّن من المكوّنات النسائيّة المشاركة في مراجعة الدستور من خلال الوقوف على متغيّرات نحصرها في: حجم المذكّرة (عدد صفحاتها وكلماتها)؛ عنوان كلّ مذكرة وشعارها من حيث ما إذا كان عامّاً وغير دالٍّ أم هو خلاف ذلك دالٌّ وحامل لمعنى؛ وصف الهيكلة العامّة للمذكّرة من حيث اشتمالها على بناء منظّم أم عرض مباشر للأفكار والمضامين؛ إلى جانب ما يتعلّق بدعم المذكّرة المقدّمة إلى اللجنة المكلّفة بمراجعة الدستور سنة 2011 عبر تقديم وثائق داعمة؛

- التعرّف إلى المفاهيم المفاتيح المهيكلة لنصّ كل مذكّرة على حدة بهدف استخراج القاموس الخاص بكلّ تعبير والكلمات المفضّلة لديه، وهو ما من شأنه تقديم أكثر من إضاءة على كلّ مذكرة، إضاءة تقدّم فكرة أوّليّة عن اهتمام كلّ مذكّرة بجوانب دون أخرى ذات معنى لدى كلّ تعبير من التعبيرات النسائيّة، موضوع الدراسة؛ ذلك ما ستكشف عنه كذلك بعض الترابطات والتقاطعات التي سنقيمها من أجل استخراج المعنى بالاعتماد على مثل هذه العناصر الشكليّة؛

- الإعانة على رصد بعض مظاهر التفاوت والاختلاف بين التنظيمات النسائيّة على أكثر من صعيد، ومن ثمّ الإعانة على وضع بعض الاستنتاجات والافتراضات الأوّليّة التي ستسمح لنا، بكلّ تأكيد، بالنفاذ إلى عمق مضمون المذكّرات -موضوع التحليل- في المستويات التي ستلي المستوى الأوّل، وخصوصاً قد اعتمدنا منهج التدرّج في الكشف عن المعنى الذي تفصح عنه مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة لعام 2011. بمعنى أنّ نتائج وفرضيّات المستوى الأوّل ستفضي بنا إلى الانتقال للمستوى الثاني من القراءة والتحليل، ومن ثمّ إلى المستوى الثالث.

ـ المستوى الثاني: تصنيف التوجّهات الكبرى للتعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011

بادئ ذي بدء نقول إنّ ما انتهينا إليه، في المستوى الأوّل، من نتائج لم يكن متوقعاً بتاتاً قياساً إلى التوقعات والافتراضات الأوّليّة لدراسة النتائج، خصوصاً النتيجة المتمثلة في: **الابتعاد الذي تمارسه التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة عام 2011، كلّ حسب درجة معيّنة، عن تمثيل الحركة النسائيّة**. هذا بعدما بدا لنا وجود نوعين من التعارض بين التعبيرات النسائيّة وعلاقتها بالحركة النسائيّة: **تعارض ثانوي وتعارض رئيسي**.

يطال التعارض الأوّل المفاهيم المستعملة من لدن كلّ تعبير نسائي على حدة والفئة الاجتماعيّة التي اختار الحديث باسمها (المرأة، أو الأسرة، أو النساء)، وهو التعارض الذي يظهر فيه الاختلاف بين التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 على ذلك الأساس، ويقوم عليه التصنيف المقام بين التعبيرات النسائيّة المدافعة عن حقوق المرأة بالاستناد إلى مرجعيّة دينيّة (إسلاميّة) وبين التعبيرات النسائيّة المدافعة عن حقوق النساء بالاستناد إلى مرجعيّة كونيّة.

أمّا النوع الثاني من التعارض، حيث يتبدّد خلاله التعارض الأوّل القائم بين التعبيرات النسائيّة، فيشمل ابتعادها عن تمثيل الحركة النسائيّة، بوصفها حركة اجتماعيّة تروم تقويض الأسس البطريركيّة التي تسم المجتمع المغربي برُمّته، وذلك ما يظهر على صعيد: انتقاء العناوين والشعارات، وتحديد موضوع المشاركة ونطاقها، واستعمال المفاهيم المفاتيح، إلى جانب الطبيعة التنظيميّة ومجالات الاشتغال وصنف العمل الخاص بالتعبيرات النسائيّة.

من هنا، نتساءل: **ألا يأخذ هذا الابتعاد المُسجّل شكلاً وطابعاً بنيويّاً يتجلّى في الأسس والمقوّمات التي تنبني عليها تصوّرات وأفكار التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة عام 2011؟ بمعنى ما الباعث على وجود ذلك التعارض الرئيس الذي تنصهر فيه جميع التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة عام 2011 ويتبدّد وينتفي الاختلاف القائم فيما بينها؟**

تلك هي الأسئلة الرئيسة للمحطّة الثانية التي بقدر ما نتعرّف فيها إلى التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة عام 2011، على نحو أكثر عمقاً، بالاستناد إلى عناصر تحليل (متغيرات) ترتبط هذه المرّة بمحدّدات نستطيع عبرها تصنيف مذكّرات التعبيرات النسائيّة موضوع البحث وإبراز توجّهاتها الكبرى، بقدر ما تكشف عن بواعث أوّليّة للتعارض الرئيس الذي يميز التعبيرات النسائيّة موضوع البحث تجاه الحركة النسائيّة. وذلك حسب ما تتيحه عناصر التحليل الآتية: التصنيف الذاتي الخاص بالتعبيرات

الاجتماعيّة؛ الموقف من التاريخ الخاص بالمجتمع المغربي؛ موقف التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 من المرجعيّة الكونيّة؛ لغة مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011.

- المستوى الثالث: أسس تصوّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011

هكذا، وبعد أن عملنا في المستويين الأوّل والثاني للتعرّف على التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 والوقوف عند توجّهاتها الكبرى، تأتي **المحطّة التحليليّة الثالثة** والأخيرة في هذا الاستطلاع الواسع، والتي نعلن أنّها تشكّل بداية خواتم البحث ونتائجه في الآن نفسه. وهي كذلك لأنّها محطّة نستجمع فيها المعنى الخاصّ بتصوّرات التعبيرات النسائيّة، موضوع البحث، ومدى ارتباطها بالفعل الجماعي المنظّم الذي تقوده النساء في مناطق مختلفة من العالم الذي نطلق عليه اسم «الحركة النسائيّة».

يروم هذا المستوى الثالث تلخيص نوع العلاقة لتي تجمع التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 بالحركة النسائيّة، انطلاقاً من ثلاثة عناصر أساسيّة هي: إيديولوجيا التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة؛ والخصم المفترض للتعبيرات النسائيّة المشاركة للتعديلات الدستوريّة سنة 2011؛ وخطّة العمل واستراتيجيّة الشرعنة لدى التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011.

4. خلاصات ونتائج البحث

على طول المسافة التحليليّة في مجمل البحث، تجشّمنا عناء السفر بين الكتب والأدبيّات والعمل الميداني حتى بلغ النصب[55]* والإعياء الذي لقيناه مبلغاً، كلّ ذلك رغبة منّا في المساهمة بتعريف مرحلة تاريخيّة بعينها من تاريخ المجتمع المغربي ما تزال غفلاً (مرحلة تعديل دستور المغرب سنة 2011) في علاقتها بفاعلين اجتماعيين (التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011) وارتباطهم بالحركة النسائيّة التي عمدنا إلى استخدامها من خلال تجلّيها الملموس في الواقع الاجتماعي من جهة، ومن خلال بُعدها النظري كأداة تحليليّة نختبر قدرتها الكشفيّة من جهة ثانية. ومع ذلك، لا يمكننا رفع دعوى الإحاطة الشاملة بكلّ حيثيّات الموضوع وتفاصيله، هذا مع الإقرار في الآن نفسه بتحقيق جزء من الأهداف الأساسيّة لهذا العمل الذي نعتبره بمثابة استطلاع واسع نسبيّاً عن تعبيرات اجتماعيّة تعمل على قضايا النساء.

*55 النَّصَب في اللغة: الإعياء والتعب، كما يقول ابن منظور في "لسان العرب".

وبالعودة إلى عملنا الميداني الذي تمّ الاعتماد فيه على تحليل محتوى مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011، وإلى نتائج تحليلاتنا الفرعيّة نستطيع أن نؤكّد أنّ التعبيرات النسائيّة أسقطت جميع فرضيّاتنا المقترنة بإشكاليّة بحثنا، ما عدا فرضيّة جزئيّة وحيدة هي: يعكس الخطاب الذي أنتجته التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة رؤيتها وتفاعلها مع لحظة وسياق 2011. ذلك أنّنا لاحظنا ارتباطاً وثيقاً بين اقتراحات هذه التعبيرات الاجتماعيّة التي حافظت على طابعها الدستوري لديهم ولم تتعدّاه ومرحلة 2011.

لقد جاءت الفرضيّات التي اقترحنا التحقق منها، في هذا البحث سلبيّة إذن كما يظهر على مستوى النقاط التالية:

- لم ترتبط مقوّمات خطاب غالبيّة التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011، الذي هو بمثابة عرض للذات، بالنزعة المناهضة للبطريركيّة التي تسم المجتمع المغربي.

- لم يتعدَّ الخطاب الذي أنتجته أغلب التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 إطار «جماعات المصالح» و«الصراعات النسائيّة»، ومن ثمّة هي لا ترتمي في أحضان إطار الحركة النسائيّة التي تتوفر فيها مقوّمات الحركة الاجتماعيّة بالاستناد إلى المرجعيّة المعرفيّة الحديثة المتمثلة في أعمال مانويل كاستلز وألان تورين.

- إنّ الخطاب الذي أنتجته التعبيرات النسائيّة المشاركة بالتعديلات الدستوريّة سنة 2011 لا يعكس خبرة بعض التعبيرات النسائيّة والامتياز الذي منحه إيّاها تاريخ انبثاقها وتشكّلها من جانب أوّل، ونوع تنظيمها وصنفها ومجمل العناصر المحددة لهويّتها من جانب ثانٍ. ذلك أنّ الاختلاف الذي يظهر بين الفينة والأخرى بين التعبيرات الاجتماعيّة لا يصعد إلى التعبير عن الحركة النسائيّة، كما حدّدناها سابقاً، على كلّ حال.

وفي هذا الصدد نشير إلى أهمّ النتائج التي تمخّضت عن معالجتنا لإشكاليّة هذا البحث، وهي كما يلي:

1. إنّ ظاهرة الحركة النسائيّة بالمغرب، التي تُعتبر إحدى تجسيدات الحركات الاجتماعيّة، ظاهرة ناشئة تدخل في إطار البدايات المشوّشة والإرهاصات والممهّدات الأوّليّة. فصحيح أنّ المجتمع المغربي عرف عبر تاريخه «صراعات نسائيّة» تشتغل على قضايا النساء فحسب. وذلك راجع إلى تفاعل هذه التعبيرات من نافذة اختصاصاتها ودائرة ممارساتها (المرأة والنساء). لكنّها لم تتطوّر بعدُ لتحيل على حركات اجتماعيّة بالمعنى الدقيق للكلمة. وبهذا، فإنّ التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة

سنة 2011 تعبّر عن النسويّة[56] التي تختزل نفسها في البحث عن المساواة والاكتفاء بالمطالبة ببعض المطالب والتعديلات، وبالمقابل لا تعبّر عن حركة النساء التي تركّز على الاختلاف بين النساء والرجال، وتؤكّد على المكان الرئيس للنساء في اتّجاه تحقيق التذويت (la Subjectivation) الذي يمثل الرهان الأساسي للنمط المجتمعي الجديد.

2. إنّ مشاركة التعبيرات النسائيّة في سياق التعديلات الدستوريّة الذي عرفته البلاد سنة 2011 والاستعمال الكثيف، في نصوص مذكّراتها، لضمير المتكلّم [إنّنا] يزيلان الاعتبار الكلاسيكي المُلازم للنساء باعتبارهنّ ضحيّات، ولسن فاعلات بإمكانهنّ خلق ذواتهنّ وشخصيّتهنّ الخاصّة بهنّ. لكنّهما مع ذلك لا يسهما في بناء هويّة جمعيّة تقودها النساء في إطار حركة اجتماعيّة لقيام مجتمع ضدّ-بطريركي، بل بالعكس هما يفضيان إمّا إلى إعادة إنتاج الانبناءات الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة والتاريخيّة، كما هو الحال لدى «التعبيرات النسائيّة المُشرعِنة»، وإمّا إلى إبداء نوع من «المقاومة المحدودة» إزاء الانبناءات القائمة في المجتمع المغربي كما هو الحال بالنسبة إلى «التعبيرات النسائيّة المُقاوِمة». وبهذا الشكل «المُفارق» للتعبيرات النسائيّة نبتعد عن إطار الحركات النسائيّة التي تُعتبر حركات اجتماعيّة مجدّدة بالدرجة الأولى، ونلج، بالمقابل، إطاراً آخر تظهر فيه التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 على أنّها صراعات نسائيّة تختار قطاعات محدّدة تترافع من أجلها (قطاع الحياة السياسيّة بالأساس) تظهر فيها بعض الإرهاصات الأوّليّة لإمكانيّة ظهور الحركة النسائيّة بالمجتمع المغربي كفعل جماعي منظّم وواع بأدواره التاريخيّة. لأنّه، واقتباساً من القاعدة القائلة: «لا طبقة بدون وعي طبقي»، نقول نحن كذلك: لا حركة نسائيّة بدون وعي نسائي.

3. إنّ انخراط المجتمع المغربي ضمن سيرورة عالميّة تتّسم بـ «أزمة العائلة البطريركيّة» من جرّاء التحوّلات السوسيوديمغرافيّة التي تعبّر عن منحى عالمي مطبوع بتمزّق البنيات والمؤسّسات التقليديّة تعرفه كلّ المجتمعات تقريباً اليوم بعد دخولها عهد «العصر المعلوماتي» (مثل: انخفاض معدّل الخصوبة بالمجتمع المغربي؛ ارتفاع سنّ الزواج الأوّل بالنسبة إلى النساء مقارنة مع الماضي؛ ارتفاع نسبة النساء العازبات في أوساط المجتمع المغربي؛ الارتفاع العام لمعدّلات الطلاق بالمجتمع المغربي؛ التطوّر الحثيث في معدّل

56 ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التمييز الذي يقيمه ألان تورين بين النسويّة (Féminisme) والحركات النسائيّة (les Mouvements des Femmes) التي تعتبر في نظره عميقة وينبغي الحديث عنها أكثر من النسويّة. فبينما تتوجّه النسويّة، التي تعوّدنا كثيراً إطلاقها على الحركة المطالبة بالمساواة الفعليّة على صعيد الحقوق والعلاقات بين الرجال والنساء بهدف القدرة على استعمال نمط الهيمنة نفسه بعد تحديد الشكل الجديد للمواجهات المحمولة باسم النساء، أوّلاً وقبل كلّ شيء إلى المؤسّسات لإجبارها على الاعتراف بالحقوق نفسها الممنوحة للرجال وللنساء، فإنّ الحركة النسائيّة تبحث بالأساس عن تحويل التمثل بأنّ النساء يعين ذاتهنّ والتعبيرات الخاصّة بفعلهن الجماعي، ومع مرور الوقت انتقلت النساء من صورة نقديّة للمجتمع إلى صورة نقديّة لأنفسهنّ «les Femmes sont passées d'une vision critique de la société à une vision critique d'elles-mêmes» ولعلّ التحول الكبير الذي حدث لا يتمثل في تقويض الصورة المتعلقة بأنّ الرجال خلقوا النساء، لكن وبالأساس الانتقال من فعل نقدي إلى حركة تأكيد الاستقلاليّة وحتى الأفضليّة الأنثويّة. ورد عند:

Alain Touraine, **La Fin des Sociétés**, Editions du Seuil, Paris, 2011, pp. 281-282.

الأسر المُدارة من طرف النساء؛ التطوّر الحثيث على مستوى معدّل النساء اللّاتي يعيشن وحيدات...إلخ) لم يدفع التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة إلى الاستفادة منها من أجل انعتاقها من وطأة البطريركيّة التي ما تزال تميّز المجتمع المغربي سواء في طابعه المؤسّساتي أو الاجتماعي والثقافي. وهكذا، يتأكّد أنّه على الرغم من كون الصراعات التي تخوضها الحركات النسائيّة هي من طبيعة كونيّة وعالميّة، فإنّ تطوّرها على الصعيد المحلّي تحسمه مفعولات المجتمع المحلي نفسه، ليبقى الإطار الأساسي لتحرّكها والحاسم في تطوير الفعل الذي تقوده والارتقاء به.

4. تأكيد الوضع المفارق للتعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 التي تشتغل على «الشرط النسائي» بالمجتمع المغربي عندما تنزلق قبل الأوان لأن تكون تعبيرات مضادّة للحركة النسائيّة الاجتماعيّة (Anti-mouvement social des Femmes). ويعود ذلك إلى عدم استفادة هذه التعبيرات النسائيّة من التحوّلات الراهنة للمجتمعات مثل: صعود الفردانيّة وانتصارها، والانخراط الواسع في شبكات عالميّة واقعيّة وافتراضيّة في آن واحد، وتراجع المؤسّسات الاجتماعيّة وتفككها، وتراجع أطروحة الوطنيّة، أو ما يعبّر عنه **أولغيش بيك** بتفكّك «الوطنيّة المنهجيّة»... إلخ. وهو القول الذي يقود، في جانب أوّل، إلى تأكيد ملاحظة **مانويل كاستلز** عن الحركات النسائيّة المتواجدة في الدول السائرة في طريق النمو، ومفادها: أنّ الحركة النسائيّة التي توجد في وضعيّة مُفَارِقَة تظهر كتعبير إيديولوجي أو سياسي مستقل، وعلى أنّها مسألة قلّة قليلة من المثقفات والنساء التقنيات اللّائي باستطاعتهن أن يصبحن شخصيّات سياسيّة ترمز إلى الديمقراطيّة والتنمية، لكن يعمل أغلبهنّ في إطار السياسة البطريركيّة المفروض أنّهنّ يواجهنها. كما يؤكّد ذلك القول، في جانب ثانٍ، ملاحظة **بيجي أنتروبيس**[57] (Peggy Antrobus) حينما تقول إنّ الحركات النسائيّة، الإفريقيّة على وجه الخصوص، تطالب بألّا تمّس حقوق النساء وتحاول إزالة القوانين التي تضطهدهنّ وتنزع إنسانيتهنّ فقط، ولا تطالب بأن يكن متساويات مع الرجال، فهي ليس لديها مشكل في قبول أن يكون الرجال حماة العائلات ورؤساءها. ومن ثمّة، فإنّ عملها لا يخرج عن نطاق الأمومة، والتنمية ثمّ الاستقلاليّة الوطنيّة، معلنة بذلك موافقتها على التعريف البطريركي للدور التقليدي للنساء.

5. إن كانت الحركات النسائيّة تنطلق من المجال الخاصّ للنساء وتجربتهنّ الذاتيّة لكي تحدّد وتقود فعلها (هذا الجانب الذي يعتبر مورداً لديها)؛ أي أنّها تنتقل من مدار الحياة الخاصّة صوب مدار الحياة العامّة، فإنّ التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 بخلاف ذلك جلّ القضايا ذات الأولويّة لديها تدور في دائرة الحياة العامّة، ممّا لم يترك مجالاً لديها لحضور بعض مظاهر الحياة الخاصّة في مذكّراتها. فلا حديث لديها عن العلاقة مع الجسد، والجنسانيّة، وبناء الحياة الخاصّة، والاعتراف بالاختلاف

57 Antrobus Peggy, **Le Mouvement Mondiale des Femmes**, traduit de l'anglais par Françoise Forest, Enjeux Planète, 2007.

بين الرجال والنساء، والتحكّم في الإنجاب... إلخ. إنّ هذا الاختيار قاد التعبيرات الاجتماعيّة نحو المطالبة بإقرار المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات التي تدور في نطاق الحياة العامّة بالأساس، غافلة كلّ الإغفال طرح مسألة الاعتراف بالاختلاف بين النساء والرجال، أو ما يدور في نطاق الحياة الخاصّة التي على أساسها تعيد الحركات النسائيّة تعريف الشخصيّة الخاصّة بالنساء، ومن ثمّة إعادة تعريف التجربة الجماعيّة بالمجتمع وإحداث تحوّل عام في الحقل الثقافي والاجتماعي للحياة الاجتماعيّة بوجه عام. وبهذا، فإنّ المذكّرات لم يجرِ الحديث فيها عن الميولات الجنسيّة والهويّات الفرعيّة المتمخّضة عنها («حركة المثليين الجنسيين» و«حركة المثليّات الجنسيّات»)، التي تعتبر من أهمّ إفرازات الحركات النسائيّة.

لقد كانت تلك أهمّ النتائج العامّة التي أسفر عنها تعاطينا مع إشكاليّة بحثنا. نقصد النتائج التي تهمّ علاقة التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 مع الحركة النسائيّة التي تجسّد سيرورة انبثاق وتشكّل تتّجه صوب التخلّص من البطريركيّة المميّزة للمجتمعات المعاصرة بالدرجة الأولى. إلّا أنّنا نسخّر الجزء الثاني من الخلاصات والنتائج لمجموع السمات والبواعث التي تفسّر كيف أنّ التعبيرات الاجتماعيّة، التي اختبرناها في هذا البحث، تعمل على تعطيل عدد من المفعولات التي تشتغل بها الحركة النسائيّة كحركة اجتماعيّة.

وفي ما يلي عرض لأهمّ هذه النتائج والسمات المميّزة للتعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011:

1. إنّ التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 لم تبلور في نصوص مذكّراتها مشروعاً مجتمعيّاً متكاملاً لمغرب الغد يشمل جميع مناحي الحياة فيه، إذ كان تفكيرها محصوراً على النطاق السياسي في اختيارات سياسيّة تختلف بين انتماء إمّا إلى «التعبيرات النسائيّة المُشرعنة» التي تختار الحفاظ على النمط السياسي القائم (ملكيّة دستوريّة ديمقراطيّة اجتماعيّة)، وإمّا إلى «التعبيرات النسائيّة المُقاومة» التي تختار بناء نمط سياسي جديد قوامه «ملكيّة برلمانيّة».

2. إنّ التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 لم تستطع بعد أن تنقل فعلها في شكل رهان تاريخي لنمط مجتمعي جديد. وبذلك، فهي تكتفي بالاشتغال على الجانب التنموي من خلال خلق خلايا الإنصات والاستماع والدعم النفسي للنساء ضحايا العنف. فحتى في مجال الترافع بدا واضحا التفاوت بين «الوعي التاريخي» الذي يترجم في التفاعل مع سياق 2011 و«الموقف التاريخي» الذي يتمثل في أفكار ومقترحات غابت فيها مقوّمات مقاومة إزاء السمات البطريركيّة للمجتمع المغربي.

3. إنّ الاختلاف بين التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 يتبدّد لمّا يتعلق الأمر بالعناصر المحدّدة للحركات النسائيّة مثل: الهويّة الجمعيّة التي تقود إليها، وتحديد الخصم المفترض، والانشغال، وبناء الشخصيّة، وارتسام العلاقة مع التاريخ والكونيّة وكلّ ما يدخل في إطار التحرّر من البطريركيّة عموماً. لكنّه يظهر، بالمقابل، في ما بين هذه التعبيرات الاجتماعيّة من حيث انتماؤها إلى «التعبيرات النسائيّة المُشرعنة» أو «التعبيرات النسائيّة المُقاومة» انطلاقاً من اختياراتها: على صعيد القاموس الخاصّ بها، والتصنيف الذاتي، والإيديولوجيا، واستراتيجيّات شرعنة المعنى... إلخ.

4. التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 عبارة عن امتداد لحركة حقوقيّة واسعة في ظلّ الحضور القوي للبُعد الحقوقي الذي يظهر على مستويين: الاستعمال الكثيف لمفردة الحقوق في المذكّرات خاصّتها، إذ كانت الكلمة الأكثر تكراراً، إلى جانب المطالبة الواسعة بالحقوق الأساسيّة للمرأة والنساء بالدرجة الأولى. هذا مع العلم أنّ هذه التعبيرات الاجتماعيّة تؤكّد أنّ المعركة التي تخوضها من أجل تطوير الشرط النسائي والارتقاء به هي من طبيعة حقوقيّة قانونيّة وسياسيّة.

5. انتماء التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 من الناحية التنظيميّة إلى دائرة المجتمع المدني بالمعنى الذي يعطيه أنتوني غرامشي لهذا المفهوم؛ أي سلسلة من التنظيمات التي تعمل على تمديد ديناميّة الدولة وتعمل على ترسيخ سلطانها في قلب المجتمع، ومن ثمّة لا تدخل في محاورة معها على مستوى البطريركيّة المؤسّساتيّة المميزة للمجتمع المغربي. يأتي هذا الانتماء متساوقاً مع الهويّة الجمعيّة التي تقود إليها التعبيرات النسائيّة التي لم تبرح شكل «الهويّة المشرعنة» التي تنبني على أسس تشرعن القائم والمؤسّس من جانب أوّل، وشكل «الهويّة المقاومة» التي تعلن نوعاً من المسافة، المحدودة طبعاً، مع الانبناءات السياسيّة والثقافيّة التي تسم المجتمع المغربي من جانب ثانٍ. ومن ثمّة، فإنّ جميع هذه التعبيرات الاجتماعيّة لم تصل إلى بناء «الهويّةـالمشروع» التي تتوافق مع الرهانات التاريخيّة للنمط المجتمعي الحالي؛ والمتمثل في «التذويت» بالمعنى الذي يعطيه ألان تورين لهذا المفهوم عبر الحركات الاجتماعيّة الفاعل التاريخي الذي بمقدوره تحقيق هذا الرهان حسب الخطاطات التحليليّة لكلٍّ من مانويل كاستلز وألان تورين.

6. يبدو من خلال التحليلات التي قمنا بها على طول هذا البحث، أنّ التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 تفتقد إلى برنامج معرفي يجسّد قاعدة قويّة لتفكيرها من شأنه تطوير النقاش العمومي يفضي إلى خلق الفضاء العمومي. ومردّ ذلك إلى غياب هذه التعبيرات الاجتماعيّة عن المشهد المجتمعي بالمغرب (مثال ذلك: الغياب الإعلامي/ ندرة الأدبيّات التعريفيّة بنضالات هذه التعبيرات الاجتماعيّة) ينمّ عن متابعتها لما يطرأ من تحوّلات على المغرب، كما يعود أيضاً إلى التركيز على طابع

الاحتجاج والقيام بالمسيرات من خلال احتلال الفضاء العام. **وهذا معناه أنّ الخطاب لدى هذه التعبيرات الاجتماعيّة لا يرتقي إلى مستوى اعتباره جزءاً أساسيّاً من العمل العام الذي تقوم به.**

بدا من خلال النتائج المتوصّل إليها أنّ التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011، في مجملها، **تعمل على تعطيل المفعولات التي تؤهّلها لكي تعبّر عن الحركة النسائيّة الاجتماعيّة.** وبهذا، ركّزنا في بحثنا على الكشف عن المشروع المجتمعي الذي تنشده هذه التعبيرات الاجتماعيّة والأسس التي ينبني عليها من جهة أولى، وعن العوامل المفسّرة لابتعاد التعبيرات النسائيّة عن تمثيل الحركة النسائيّة والاشتغال بإواليّاتها من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد، يمكن أن نشير إلى ملاحظتين جوهريتين:

* تهمّ الملاحظة الأولى نسبية النتائج المتمخّضة عن تحليل إشكاليّة البحث الرئيسة، ذلك أنّ التعميم المقترح أعلاه هو من طبيعة تمثيليّة ينسحب فقط على التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011. فكما نعلم أنّنا إزاء خمسة عشر تعبيراً اجتماعيّاً عبّر عن موقفه إزاء الوجهة التي ينبغي أن يأخذها مغرب الغد على الصعيد السياسي على وجه الخصوص، وداخل هذه التعبيرات الاجتماعيّة نجد تحالفات فاق عدد التنظيمات فيها 60 تنظيماً (مثال ذلك: منتدى الزهراء للمرأة المغربيّة/ شبكة نساء متضامنات/ الربيع النسائي للديمقراطيّة والمساواة). هذا إلى جانب طابع العمل الدؤوب الذي ميّز اللحظات السابقة عن إنتاج مذكّرات المشاركة (اللقاءات/ المشاورات/ البطء وعدم التسرّع/ المواقف المضفاة على سياق 2011 وأهميّة الانخراط فيه... إلخ).

* تهمّ الملاحظة الثانية الشبكة المقترحة للتحليل التي تجمع بين متغيّرات وتيمات تنتمي إلى حقل التحليل الخاصّ بالحركات الاجتماعيّة وأخرى تنتمي إلى أدبيّات تحليل المحتوى. ووفق هذا المنظور، فإنّها تمثل أداة ناجعة مكّنتنا من الكشف عن الملامح الأوّليّة عن المشروع المجتمعي الذي تنشده التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 والأسس التي يقوم عليها بالمجتمع المغربي؛ ذلك الهدف الرئيس الذي كنّا نتوخّاه من هذا العمل على طول مراحله التحليليّة. هذا على الرغم من الاحتياط المنهجي الذي وضعناه في مستهلّ التحليل والذي مفاده؛ أنّ المعنى الذي نتوخّى إبرازه قد لا تسعفنا المذكّرات المقدّمة من قبل التعبيرات النسائيّة في كشفه. ومن خلال النتائج والخلاصات التي أسفرت عنها عمليّات التحليل، نستطيع القول إنّنا قد حققنا جزءاً مهمّاً من أهداف هذا العمل من خلال التمييز في المقترحات والمواقف بين ما ينتمي إلى دائرة العرضي والزائل وبين ما ينتمي إلى دائرة البنيوي والملازم، والخروج بنتيجة مؤدّاها: **أنّ المشروع المجتمعي الذي تحمله التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 ينبني على أسس سياسيّة.**

على سبيل الختم

على طول هذه المقالة، حاولنا استجماع العناصر والأفكار الأساسيّة لرسالة البحث الذي قدّمناه لنيل شهادة الماجستير في تخصّص: **سوسيولوجيا التنمية المحليّة**، بدءاً من التعريف بأهميتها وراهنيّة أسئلتها، ثمّ المرور إلى إطارها النظري المعتمد في التحليل، إلى جانب إبراز طريقة العمل وما يرتبط بالمنهجيّة المختارة للتحليل انتقالاً إلى خلاصاته الأساسيّة.

نُشير، في البداية، إلى أهميّة تحليل محتوى مذكّرات التعبيرات النسائيّة المشاركة في التعديلات الدستوريّة سنة 2011 بالنسبة إلى التحليل وما تمخّض عنها من خلاصات ونتائج، ذلك أنّها أسعفتنا باستخراج معطيات غاية في الأهميّة لا يمكن لأدوات تحليليّة أن تقدّمها إلينا مثل المقابلات، وخصوصاً أنّ موضوع الاشتغال مقترن بالبُعد النضالي الذي يصعب ضبطه. واعتباراً بتجربة المقابلات الاستطلاعيّة التي قمنا بها، لا يخامرنا شكّ في أنّ نجاح مثل هذه الأدوات في استخراج معطيات ذات أهميّة كبرى يبقى محدوداً مهما بلغت من دقة ومهارة في طرح الأسئلة بمختلف الطرق. ننوّه، إذن، بأهميّة الأداة المنهجيّة المختارة للتحليل وبالنتائج التي أفضت إليها باعتماد مداخل نظريّة جديدة (مدخل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعيّة) والإسهامات النظريّة السوسيولوجيّة المعاصرة (أعمال ألان تورين ومانويل كاستلز) وفق رهانات تهدف إلى تطوير النقاش العلمي المهتمّ بقضايا النساء في السياق المغربي والارتقاء به إلى مستوى نقاش إبستمولوجي، تحليلي ونقدي.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربيّة:

الكتب:

- بوخريص، فوزي، **مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيّات**، إفريقيا الشرق، 2013.
- **المرأة في خطاب العلوم الاجتماعيّة: من متغيّر الجنس إلى سؤال النوع**، إفريقيا الشرق، 2016.
- كدو، فاطمة، **الخطاب النسائي ولغة الاختلاف: مقاربة للأنساق الثقافيّة**، دار الأمان، الرباط، 2014.
- نورمان، فاركلوف، **تحليل الخطاب: التحليل النصّي في البحث الاجتماعي**، ترجمة: طلال وهبة، مراجعة: نجوى نصر، المنظمة العربيّة للترجمة، ط1، 2009، بيروت.

الوثائق المؤسساتيّة:

- نصّ الخطاب الملكي للملك محمّد السادس، بتاريخ 9 مارس 2011 (متوفر في قاعدة البيانات المتاحة بالموقع الإلكتروني للمكتبة الوطنيّة، خانة وثائق مؤسّساتيّة).
- نصّ الخطاب الملكي للملك محمّد السادس، بتاريخ 10 مارس 2011. (متوفّر في قاعدة البيانات المتاحة بالموقع الإلكتروني للمكتبة الوطنيّة، خانة وثائق مؤسّساتيّة).

المقالات:

- فزة، جمال، **العنف الحضري والتفكّك الاجتماعي: الشباب المغربي: من استشراف التغيير إلى استعجال المتعة**، المنشور ضمن المؤلف الجماعي «الشباب: التحوّلات المجتمعيّة والعنف في الحياة اليوميّة»، منشورات كليّة علوم التربية، 2016.

مراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- Castells, Manuel, **Société en Réseaux**, traduit de l'anglais par Philippe Delamare, Librairie Arthème Fayard, 2001.
- **Le Pouvoir de l'identité**, traduit de l'anglais par Paul Chemla, Librairie Arthème Fayard, 1999.
- **La Fin de millénaire**, Librairie Arthème Fayard (pour la traduction Française), 1999.
- Damamme, Aurélie, **Genre, Action Collective et Développement: Discours et Pratiques au Maroc**, l'Harmattan, Paris, 2013.
- Dépelteau, François, **la démarche d'une recherche en sciences sociales: de la question de départ à la communication des résultats**, les Presses de l'Université Laval, 2000.

- Mucchielli, Alex, **Dictionnaire des méthodes qualitatives en Sciences Sociales**, Armand Colin, 3é 2009.
- Mucchielli, Roger, **L'analyse de contenu des documents et des communications**, ESF Editeur, 9 éditions, 2006.
- Neveu, Erik, **La Sociologie des mouvements sociaux**, La Découverte, Paris, Quatrième édition, 2005.
- Peggy, Antrobus, **Le Mouvement Mondiale des Femmes**, traduit de l'anglais par Françoise Forest, Enjeux Planète, 2007.
- Perrot, Michelle, **Les femmes ou les silences de l'histoire**, Flammarion, 1998.
- Quivy, Raymond & Luc Van, Campenhoudt, **Manuel de recherche en sciences sociales**, 2é entièrement revue et augmentée, Dunod, Paris, 1995, p. 233.
- Remy, jean & Ruquoy, Danielle, **méthodes d'analyse de contenu et Sociologie**, publications des Facultés Universitaires SAINT-LOUIS 51, Bruxelles, 1990.
- Touraine, Alain, **Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui**, Fayard, 2005.
- **Le Monde Des Femmes**, Librairie Arthème Fayard, 2006.
- **La Fin des Sociétés**, Editions du Seuil, Paris, 2011.
- **Nous, Sujet Humains**, Editions du Seuil, Septembre, 2015.
- Wieviorka, Michel, **Neuf leçons de Sociologie**, Librairie Arthème Fayard/Pluriel, 2010.

الدوريّات:

- Mahfoudh, Amel & Delphi, Christine, «**Féminismes au Maroc**», Nouvelle Questions Féministes, Volume 33, N°2, 2014, pp. 4-12.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019

All rights reserved © 2019